



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وتدقيق
بعنوان

دور التدقيق في الحد من مخاطر الائتمان
دراسة ميدانية : القرض الوطني الشعبي CPA ع

من اعداد الطالب: ميموني محمد
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/ 09/14
أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		غرداية	رئيسا
د. شرع يوسف		غرداية	مشرفا ومقررا
		غرداية	مشرف مساعد
		غرداية	ممتحن

الموسم الجامعي: 2025/2024



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وتدقيق
بعنوان

دور التدقيق في الحد من مخاطر الائتمان
دراسة ميدانية : القرص الوطني الشعبي CPA ع

من اعداد الطالب: ميموني محمد
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/ 09/14
أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		غرداية	رئيسا
د . شرع يوسف		غرداية	مشرفا ومقررا
		غرداية	مشرف مساعد
		غرداية	ممتحن

الموسم الجامعي: 2025/2024

الإهداء

بكل حبٍّ وامتنانٍ، أهدي هدايا الإنجاز:
إلى أمي الحنون، يا نبع العطاء ومرساة الصبر،
وإلى أبي الغالي، يا قدوتي وسند
دربي،
وإلى أسرتي الكريمة، يا ملائكتي الآمن
وداعمي في كل خطوة،
وإلى أصدقائي الأوفياء، يا شركاء الرحلة
ورفاق النجاح،
فلكم مني كل الحب، والشكر، والتقدير
— فبوجودكم صار النجاح أحلى،
وبغيا بكم ما كان لي أن أصل.

شكر وعرفان

بكل عمق التقدير والامتنان، أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الصادق إلى:

فضيلة الدكتور شرع يوسف،

المرشد الأكاديمي، والداعم المخلص، الذي لم يخل
عليّ بعلمه، ولا بوقته، ولا بتشجيعه. لقد كنت نبراساً يُضيء
دربي، ومصدر إلهام لا ينضب. فجزاك الله خيراً على صبرك،
وعطائك، وحركك على إخراج هذا العمل بأفضل صورة.
وإلى كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم المالية والمحاسبة —
تخصص محاسبة وتدقيق،

شكراً على بيئة التعلم المتميزة، وعلى الكوادر الأكاديمية
والإدارية التي ساهمت في صقل مهاراتي، وبناء شخصيتي
المهنية. لقد كانت رحابكم مدرسةً للعلم، ومعملاً للتميز، وخصناً
للإبداع.

فلكم جميعاً — من القلب — خالص الشكر، وعظيم الامتنان،
وكائن الدعاء بالتوفيق والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية، من خلال دراسة حالة تطبيقية على بنك القرض الوطني الشعبي (CBA) بولاية غرداية، و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من عينة مكونة من 40 موظفًا من مختلف المستويات الوظيفية (مدراء، مدققين داخليين، رؤساء أقسام، وموظفين). وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS v.26 ، مع توظيف أدوات إحصائية مثل: المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، معامل ارتباط بيرسون، واختبار ANOVA.

و أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية ودالة إحصائية بين فعالية التدقيق الداخلي وانخفاض مخاطر الائتمان، حيث سجل معامل الارتباط ($r = 0.81$) في المحور المتعلق بمساهمة التدقيق في الحد من المخاطر. كما كشفت النتائج عن تأثير المسمى الوظيفي في تقييم فعالية التدقيق، حيث سجل المدققون الداخليون ورؤساء الأقسام أعلى التقييمات مقارنة بالموظفين العاديين، وبناء على النتائج، تؤكد الدراسة أن التدقيق الداخلي يعد شريكًا استراتيجيًا فاعلاً في إدارة المخاطر، وليس مجرد وظيفة رقابية تقليدية. وتقتصر الدراسة تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، وتعميم ثقافة الرقابة على جميع المستويات، وربط تنفيذ التوصيات بنظام المساءلة والمكافآت، كما فتت الدراسة آفاقاً لبحوث مستقبلية حول تأثير التحول الرقمي على فعالية التدقيق، أو مقارنة أداء البنوك العمومية مقابل الخاصة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: تدقيق ، تدقيق داخلي، مخاطر ائتمان، إدارة مخاطر، بنك قرض وطني شعبي

Abstract :

This study aims to evaluate the extent to which internal audit contributes to mitigating credit risk in Algerian banks, through a field study conducted at the National Popular Credit Bank (CBA) in Ghardaia. The study adopts a descriptive-analytical approach and employs a structured questionnaire as the primary data collection tool, distributed to a sample of 40 employees across various functional levels (managers, internal auditors, department heads, and staff). Data were analyzed using SPSS v.26, applying statistical tools such as mean, standard deviation, Pearson correlation coefficient, and ANOVA test.

Results indicate a strong, statistically significant positive relationship between the effectiveness of internal audit and the reduction of credit risk, with a Pearson correlation coefficient of $r = 0.81$ for the dimension related to audit's contribution in risk mitigation. Findings also reveal that job position significantly influences the perception of audit effectiveness, with internal auditors and department heads providing higher evaluations compared to regular staff. The study concludes that internal audit functions as a strategic partner in risk management, rather than merely a traditional control mechanism.

The study recommends enhancing the independence of internal audit, promoting risk-awareness culture across all organizational levels, and linking the implementation of audit recommendations to accountability and incentive systems. It also suggests future research directions, such as examining the impact of digital transformation on audit effectiveness, or comparing public versus private banks' performance in credit risk management.

Keywords: Internal audit, credit risk, risk management, National Popular Credit Bank,

كـ	فهرس المحتويات
	الإهداء
	الشكر
I	ملخص الدراسة
II	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ - د	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري حول التدقيق ومخاطر الإئتمان
	المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول التدقيق
06	تمهيد
07	- المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق
08	- المطلب الثاني : أهمية وأهداف التدقيق
12	- المطلب الثالث : أنواع ومهام التدقيق
16	- المطلب الرابع : معايير وإجراءات التدقيق
20	المبحث الثاني : الأدبيات النظرية حول مخاطر الإئتمان
20	- المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الإئتمان والمخاطر
21	- المطلب الثاني : تعريف مخاطر الإئتمان وأنواعها
23	- المطلب الثالث : مصادر وأساليب مخاطر الإئتمان
26	- المطلب الرابع : نتائج وإجراءات الحد من مخاطر الإئتمان
27	- المطلب الخامس : مناهج قياس وتقدير وتقييم المخاطر الإئتمانية
33	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
33	- المطلب الأول : الدراسات المتعلقة باللغة العربية
35	- المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة باللغة الأجنبية
37	- المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وما يميز دراستنا عنها

41	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق ومخاطر الإئتمان في مؤسسة محل الدراسة
43	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
44	– المطلب الأول : تقديم عامل للبنك محل الدراسة
47	– المطلب الثاني : متغيرات ومنهج الدراسة
48	– المطلب الثالث : أدوات الدراسة
51	المبحث الثاني : المعالجة الإحصائية وعرض ومناقشة النتائج
51	– المطلب الأول : صدق وثبات الاستبيان
54	– المطلب الثاني : عرض نتائج الدراسة وتحليلها
58	– المطلب الثالث : اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
64	خلاصة الفصل
66	خاتمة
69	قائمة المراجع
73	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرمز	عنوان الجدول	ص
1-1	المقارنة بين الدراسة والدراسات السابقة	37
1-2	عدد الإستثمارات الموزعة والمستردة	46
2-2	مجالات مقياس ليكرت وأوزانها	46
3-2	نتائج اختبار ثبات الإستبيان بإستخدام معامل كرونباخ آلفا	51
4-2	نتائج تحليل معامل الارتباط بيرسون بين البنود والمحور الكلي	52
5-2	نتائج اختبار شابيرو ويلك للتوزيع الطبيعي	53
6-2	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	54
7-2	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	55
8-2	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب الخبرة المهنية	55
9-2	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الأول - واقع التدقيق الداخلي	56
10-2	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الثاني - التدقيق الداخلي ومساهمته في الحد من مخاطر الائتمان	57
11-2	نتائج اختبار R للمحور الأول - واقع التدقيق الداخلي وفعاليتيه في إدارة مخاطر الائتمان	59
12-2	نتائج اختبار R للمحور الثاني - ممارسات التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان	60
13-2	نتائج اختبار ANOVA للمحور الأول : واقع التدقيق الداخلي يعزى لمتغير الوظيفة	61
14-2	نتائج اختبار ANOVA للمحور الثاني: ممارسات التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان	62

قائمة الأشكال

الرمز	عنوان الشكل	ص
1-2	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الوطني الشعبي CPA	45

قائمة الملاحق

الرمز	عنوان الملاحق	ص
		73

مقدمه

أ. توطئة:

في ظل التحوّلات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي الجزائري، وارتفاع وتيرة المخاطر المرتبطة بالعمليات الائتمانية لا سيما مع تزايد حجم القروض وتنوعها وتعقيد آليات منحها — برزت الحاجة الملحة إلى تعزيز أدوات الرقابة الداخلية، وعلى رأسها التدقيق الداخلي، باعتباره الركيزة الأساسية لضمان سلامة العمليات المالية، والكشف المبكر عن الاختلالات، والحد من التعرض للمخاطر الائتمانية التي قد تهدد استقرار المؤسسة المصرفية وأدائها المالي.

ففي بيئة تزداد فيها المخاطر تعقيداً، لم يعد التدقيق الداخلي مجرد وظيفة روتينية تُمارس بعد وقوع الأخطاء، بل تحول إلى آلية استباقية واستشارية ساهمت في تحسين جودة القرار الائتماني، وتقييم الجدارة المالية للمقترضين، ومتابعة تنفيذ التوصيات، وتقديم ضمانات موضوعية لإدارة البنك ومجلس إدارته، ومن هذا المنطلق، تأتي الدراسة لتستكشف واقع هذا الدور في أحد أهم البنوك العمومية في الجزائر — بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) وتحديدًا في بيئة جهوية لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الأدبيات المحلية: ولاية غرداية.

● إشكالية الدراسة

إذا كان التدقيق الداخلي يعد نظرياً حجر الزاوية في نظام إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية، ما مدى فعالية التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في البيئة المصرفية الجزائرية، ولا سيما في بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بغرداية؟

وتندرج عن الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية منها :

● الأسئلة الجزئية:

- ما مدى فعالية واقع التدقيق الداخلي في بنك CPA بغرداية من حيث الاستقلالية، التخطيط، التنسيق، والأدوات المستخدمة؟
- ما مدى مساهمة ممارسات التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية التدقيق الداخلي وانخفاض مخاطر الائتمان؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم فعالية التدقيق تعزى للمسمى الوظيفي؟

ب. الفرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان.
- الفرضية الثانية : تساهم ممارسات التدقيق الداخلي بشكل إيجابي وفعال في الحد من مخاطر الائتمان.
- الفرضية الثالثة :توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم واقع التدقيق الداخلي تعزى للمسمى الوظيفي.
- الفرضية الرابعة :توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم ممارسات التدقيق في الحد من المخاطر تعزى للمسمى الوظيفي.

ج. أهداف الدراسة: تتمحور أهداف الدراسة في مايلي:

ينطلق هذا البحث من رغبة في فهم الدور الفعلي للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة المصرفية الجزائرية،ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تقييم واقع التدقيق الداخلي في بنك القرض الشعبي الوطني (CPA) بغرداية، وقياس مدى مساهمته في الحد من مخاطر الائتمان التي تعدّ من أخطر التهديدات التي تواجه استقرار القطاع المصرفي.

كما تهدف إلى اختبار العلاقة الإحصائية بين فعالية التدقيق الداخلي وانخفاض مستويات المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الديموغرافية - لا سيما المسمى الوظيفي للمستجوبين - في تقييم هذه الفعالية ، لا يقتصر طموح الدراسة على التشخيص، بل يمتد ليشمل تقديم توصيات عملية وقابلة للتطبيق تساهم في تعزيز مكانة التدقيق الداخلي كشريك استراتيجي في إدارة المخاطر وتحسين الحوكمة البنكية.

د. أهمية الدراسة: تتمحور أهمية الدراسة في مايلي:

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تلامس إحدى القضايا الجوهرية في القطاع المصرفي الجزائري المعاصر: العلاقة بين التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان، ففي سياق تشهد فيه البنوك ضغوطاً متزايدة لتحسين أدائها وتعزيز استقرارها المالي، يصبح فهم فعالية آليات الرقابة الداخلية ضرورة لا رفاهية، وتكمن الأهمية الخاصة لهذه الدراسة في مساهمتها في إثراء الأدبيات العلمية الجزائرية بمجال لا يزال يعاني من ندرة البحوث الميدانية، خصوصاً تلك التي تركز على البيئات الجهوية البعيدة عن العاصمة والمراكز الكبرى، كما أنّ تحليل واقع بنك القرض الشعبي الوطني (CPA) بغرداية وفر تشخيصاً دقيقاً يمكن أن يستفاد منه محلياً ووطنياً، فضلاً عن أنه يفتح آفاقاً واسعة أمام باحثين آخرين لاستكشاف أبعاد جديدة في مجالات التدقيق، والحوكمة، وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي الجزائري.

هـ. أسباب اختيار الموضوع: يتمثل في ما يلي :

لم يكن اختيار هذا الموضوع وليد الصدفة بل نتج عن تفاعل مجموعة من الدوافع الموضوعية والشخصية التي تؤكد على راهنيته وجدواه، فمن الناحية الموضوعية، يعدّ موضوع التدقيق الداخلي وعلاقته بمخاطر الائتمان حديثاً نسبياً في السياق الجزائري، إذ لا تزال الدراسات الميدانية التي تتناوله - خاصة على المستوى الجهوي - قليلة ومتناثرة، رغم الأهمية البالغة لهذا المجال في ضمان سلامة النظام المصرفي.

ومن الناحية العملية، تمثل مخاطر الائتمان التهديد الأكبر الذي يواجه البنوك، أما اختيار بنك القرض الشعبي الوطني (CPA) بغرداية تحديداً، فيعكس رغبة الباحث في الخروج من دائرة الدراسات المركزية والتركيز على واقع مؤسسي ملموس في منطقة داخلية، حيث قد تختلف التحديات والموارد عن تلك الموجودة في المراكز الحضرية الكبرى، ونبع هذا الاختيار من دافع شخصي عميق يتمثل في الاهتمام المتزايد بمجالات الرقابة الداخلية والحوكمة، باعتبارها ركيزة أساسية للشفافية والكفاءة في المؤسسات الحديثة، سواء على المستوى الأكاديمي أو المهني.

و. حدود الدراسة: تتمحور في مايلي :

- الحدود الجغرافية: تقتصر على فروع بنك CPA في ولاية غرداية.
- الحدود البشرية: العينة محدودة (40 موظفاً) وتتركز على فئات وظيفية محددة.
- الحدود الزمنية: جمعت البيانات خلال فترة زمنية محددة (2024-2025)
- ز. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة : تمثلت في :
 - المنهج: الوصفي التحليلي، القائم على جمع البيانات الميدانية وتحليلها إحصائياً.
 - أداة الجمع: استبيان مقنن مكون من محورين رئيسيين (واقع التدقيق - مساهمته في الحد من المخاطر.
 - أدوات التحليل: التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، و المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، ومعامل كرونباخ ألفا (للتبائ) ، ومعامل ارتباط بيرسون (للعلاقة) ، واختبار شابيرو-ويلك (للتوزيع الطبيعي) ، وتحليل التباين (ANOVA للفروق)، والبرنامج الإحصائي SPSS v.26 :

ح. صعوبات الدراسة : تمحورت فيما يلي :

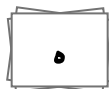
- حساسية الموضوع: تردد بعض الموظفين في الإجابة عن بنود مرتبطة بالتقييم والنقد.
- ضيق الوقت: صعوبة في توزيع الاستبيانات واسترجاعها بسبب الانشغالات اليومية.
- نقص الوعي: بعض الموظفين لم يكونوا على دراية كافية بمفاهيم التدقيق أو المخاطر.

ط. هيكل الدراسة :

تمثلت الدراسة على هيكل منهجي منظم يهدف إلى الجمع بين العمق النظري والدقة التطبيقية، وقد تم تقسيمه إلى فصلين رئيسيين:.

- **يعنى الفصل الأول** ببناء الإطار النظري للدراسة، حيث يقدم مراجعة شاملة للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتدقيق الداخلي، من حيث تعريفه، أهدافه، أدواره، وأطره المرجعية وفق المعايير الدولية، كما تناول مفهوم مخاطر الائتمان، وأنواعها، وأساليب إدارتها في المؤسسات المصرفية، مع تسليط الضوء على الأدوات والسياسات المعتمدة للحد منها. ويكمل الفصل بتحليل العلاقة التفاعلية بين التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان، موضحاً كيف يسهم التدقيق في الكشف المبكر، التقييم، المتابعة، وتقديم التوصيات الوقائية، ويختتم الفصل بعرض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة — المحلية والأجنبية — التي تناولت الموضوع، بهدف استخلاص الفجوات البحثية وتحديد موقع هذه الدراسة ضمن السياق الأكاديمي العام.

- **أما الفصل الثاني**، فركز على الجانب التطبيقي، حيث يعرض الإطار المنهجي المعتمد في الدراسة، بدءاً بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، ووصف أداة جمع البيانات (الاستبيان)، وشرح خطوات ضمان الصدق والثبات، وصولاً إلى تفصيل الأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل. ثم ينتقل إلى عرض ومناقشة النتائج، من خلال تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة، وعرض المتوسطات والانحرافات المعيارية، واختبار الفرضيات باستخدام أدوات إحصائية متقدمة (بيرسون، ANOVA)، مع ربط النتائج بالإطار النظري وبالدراسات السابقة، ويختتم البحث بخاتمة شاملة تتضمن خلاصة لأهم ما توصلت إليه الدراسة، والنتائج النظرية والتطبيقية، إلى جانب مجموعة من التوصيات العملية القابلة للتطبيق، وآفاق بحثية مستقبلية يمكن للباحثين البناء عليها في دراسات لاحقة.



الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

تمهيد:

في ظل تعقيد العمليات المصرفية واتساع نطاق النشاط الائتماني، لم يعد التدقيق الداخلي مجرد وظيفة رقابية تقليدية تُمارس بعد وقوع الأخطاء، بل تحول إلى آلية استراتيجية استباقية تسهم في صون سلامة المؤسسة المالية وتعزيز استقرارها. فمخاطر الائتمان ، التي تمثل احتمال عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته — تعدّ التهديد الأكبر الذي يواجه البنوك، ليس فقط بسبب تأثيرها المباشر على جودة المحفظة ورجحية البنك، بل لأنها قد تشعل شرارة أزمات مالية شاملة إذا لم تدار بفعالية. وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي كحارس استراتيجي، لا يكتفي بمراجعة السجلات والتأكد من الامتثال، بل قدم ضمانات موضوعية للإدارة العليا حول كفاءة أنظمة إدارة المخاطر، ويعدّ الجسر الذي يربط بين الرقابة والقرار، وبين التقييم والتحسين، وهو ما يجعل منه ركيزة لا غنى عنها في أي نظام مصرفي يسعى للنمو المستدام والمناعة ضد الصدمات.

وعليه إنطلاقاً مما سبق سوف نتعرف في طيات هذا الفصل على :

- المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول التدقيق
- المبحث الثاني : الأدبيات النظرية حول مخاطر الائتمان
- المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق

أصبح تبني وظيفة التدقيق داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسات أمراً لا يستغنى عنه، نظراً للدور الحيوي الذي تضطلع به في تعزيز فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وتحسين جودة الحوكمة، وضمان سلامة العمليات الإدارية والمالية. ويشكل التدقيق أداة استباقية لتقييم الأداء، وتحديد المخاطر، واقتراح توصيات تصحيحية تساهم في تقويم النظام التسييري وتطويره. ومن هذا المنطلق، يُخصّص هذا المبحث لتقديم الإطار المفاهيمي للتدقيق، من خلال التطرق إلى مفهومه العام، وأنواعه، وأهدافه، مع التركيز على خصوصيات تطبيقه في المؤسسات البنكية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

شهد مفهوم التدقيق تطوراً كبيراً عبر الزمن، حيث تجاوز دوره التقليدي المتمثل في التحقق من الدقة الحسابية، ليصبح عنصراً محورياً في منظومة الحوكمة، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، ومن ثم، تعددت التعاريف التي حاولت استيعاب طبيعة هذا النشاط ووظائفه المتعددة، وجمعت هذه التعاريف على كون التدقيق نشاطاً مستقلاً، وموضوعياً، ومنظماً، يهدف إلى تعزيز فعالية الأداء المؤسسي.

ومن بين أبرز هذه التعاريف:

يعرّف التدقيق بأنه:

"نشاط احترافي يهدف أساساً إلى مراقبة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من مدى تطبيقها الفعلي على أرض الواقع، إلى جانب تقديم المشورة والتوصيات الكفيلة بتحسين وتعزيز هذه الأنظمة، وأنظمة إدارة المخاطر، بما يساهم في دعم المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية"¹

كما تعرفه الجمعية الدولية للتدقيق (IIA) تعريفاً شاملاً ومعتمداً على نطاق واسع، على أنه:

"نشاط تأكيد واستشاري مستقل وموضوعي، يصمم لكي يضيف قيمة إلى عمليات المؤسسة ويحسن أدائها، من خلال اعتماد منهجية منظمة وصارمة لتقييم وتحسين فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، وأنظمة الرقابة"²

¹ - صالح محمد ، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة ، ط 1 ، مركز وتطوير الموارد البشرية ، عمان ، الأردن ، 2016 ، ص 19

² - الوردات عبد الله ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA ، ط 1 ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 30

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

إضافة إلى ذلك، ينظر إلى التدقيق على أنه:

"وظيفة متخصصة تناط ببيئة مؤهلة من الموظفين الداخليين، وتتمثل في إجراء فحص نقدي منظم وتقييم مستمر لخطط المؤسسة، وسياساتها، وإجراءاتها، ووسائل الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تقييم أداء الإدارات والأقسام المختلفة، وذلك بهدف التحقق من مدى التزامها بالأنظمة المعمول بها، وتحديد مواطن القصور، واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة"¹.

من خلال استقراء هذه التعاريف، يتضح أن هناك توافقاً واسعاً حول الطبيعة الجوهرية للتدقيق، حيث تشترك جميعها في عناصر أساسية، منها:

- **الاستقلالية والموضوعية:** إذ يمارس التدقيق بانفصال عن الإدارات المراجعة، لضمان الحياد والنزاهة في التقييم.
- **الطابع الثنائي للوظيفة:** فهو لا يقتصر على تقديم خدمات تأكيدية (مراجعة وتقييم)، بل يمتد ليشمل خدمات استشارية (توصيات واقتراحات لتحسين الأداء).
- **التركيز على الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:** حيث يعد التدقيق حلقة وصل بين الإدارة العليا وأنظمة الرقابة، يعمل على تقويتها وتحديثها.
- **الإضافة القيمة:** لا يقتصر دوره على الكشف عن الأخطاء، بل يسعى إلى تحسين الكفاءة، ورفع جودة اتخاذ القرار، ودعم تحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الثاني : أهمية وأهداف التدقيق

لقد شهدت وظيفة التدقيق تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة، حيث تحولت من دور رقابي تقليدي محدود إلى دور استراتيجي محوري داخل المؤسسات الحديثة، وأصبح التدقيق ينظر إليه كأحد الركائز الأساسية في منظومة الحوكمة المؤسسية، لا سيما في ظل تعقيد العمليات الإدارية والمالية، وتعدد المخاطر، واتساع نطاق الأنشطة الاقتصادية. وعليه، فإن أهمية التدقيق تتجلى في كونه نشاطاً تقويمياً شاملاً يغطي جميع جوانب عمل المؤسسة، بهدف رفع كفاءتها، وتحسين أدائها، وضمان سلامة عملياتها

¹ - محمد نصر الهواري ، أصول المراجعة والرقابة الداخلية ، مكتبة الشباب للنشر والتوزيع ، مصر ، 1999 ، ص 120

الفرع الأول: أهمية التدقيق

وتبرز هذه الأهمية من خلال الخدمات المتعددة التي يقدمها التدقيق للإدارة، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أبعاد رئيسية¹:

1. الخدمات الوقائية: (Preventive Services)

تتمثل في قيام التدقيق بضمان وجود أنظمة رقابة فعالة تسهم في حماية أصول المؤسسة من سوء الاستخدام أو فقدان أو الاحتيال، كما يضمن الالتزام بالسياسات والإجراءات المحددة، ويحد من مخاطر الانحراف عن الأهداف الاستراتيجية عند تنفيذ العمليات.

2. الخدمات التقييمية: (Evaluative Services)

يعد التدقيق أداة لتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية، ومدى التزام الإدارات المختلفة بالسياسات والإجراءات المعمول بها، ويتضمن ذلك مراجعة العمليات، وتحليل الأداء، وتحديد نقاط الضعف، مما يمكن الإدارة العليا من اتخاذ قرارات تحسينية مدروسة.

3. الخدمات الإنشائية أو البناءة: (Constructive Services)

لا يقتصر دور التدقيق على الكشف عن الأخطاء، بل يمتد ليشمل تقديم توصيات عملية لتحسين الأنظمة والإجراءات، واقتراح حلول مبتكرة لتعزيز الكفاءة التشغيلية. كما يطمئن الإدارة على دقة وموثوقية المعلومات المالية والإدارية التي تستخدم في اتخاذ القرار.

لقد ساهمت مجموعة من العوامل التنظيمية والاقتصادية والتقنية في تعزيز مكانة التدقيق داخل الهيكل المؤسسي، ومن أبرزها: ²

1. اتجاه المؤسسات نحو اللامركزية الإدارية:

مع توسع حجم المؤسسات وانتشارها جغرافياً، اضطرت الإدارة العليا إلى تفويض السلطات للإدارات الفرعية، ومع هذا التفويض، بقي من الضروري ضمان التزام هذه الوحدات بالسياسات المركزية، والحفاظ على الكفاءة والفعالية، وهنا يبرز دور التدقيق كآلية رقابية مستقلة تسهم في مراقبة الأداء وتحقيق التوازن بين اللامركزية والرقابة.

¹ - الخيسي أحمد ، مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي في قطاع غزة ، دراسة ميدانية ، رسالة

ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، غزة ، جامعة الأزهر ، 2013 ، ص ص 35-36

² - المرجع نفسه ، ص ص 35-36

2. كبر حجم المشروعات الحديثة وتعقيد عملياتها:

تطورت المؤسسات من كيانات محلية بسيطة إلى شركات مساهمة، ومؤسسات متعددة الجنسيات، تمتلك فروعاً في عدة دول وتتعامل مع بيئات قانونية واقتصادية مختلفة. وقد أدى هذا التعقيد إلى تزايد الحاجة إلى نظام رقابة داخلي فعال، يَمَكِّن من متابعة العمليات، وضمان الامتثال، وتقييم المخاطر عبر الحدود.

3. التحول من المراجعة الشاملة إلى المراجعة الاختيارية: (Sampling Approach)

نظراً لحجم العمليات الكبير وتعقيد السجلات المالية، لم يعد من الممكن إجراء مراجعة كاملة لجميع المعاملات. وبالتالي، انتقل المدققون إلى منهج العينة، الذي يستند إلى فرضية أن النظام الرقابي داخلياً سليم، وهنا تبرز أهمية وجود وحدة تدقيق داخلي قوية، تسهم في تقييم وتعزيز أنظمة الرقابة، مما يمنح المدقق الخارجي الثقة في نتائج العينة.¹

4. انتشار الفروع والمؤسسات متعددة الجنسيات:

مع توسع المؤسسات عبر الحدود، أصبح من الضروري مراقبة الفروع البعيدة وضمان توافق أدائها مع السياسات العامة. وقد بدأ استخدام "المدققين المتنقلين" الذين يقومون بزيارات دورية لمقرات الفروع، لاكتشاف المخالفات، وضمان الامتثال، ثم تطور دورهم ليشمل تقديم توصيات إدارية واستشارية، مما عزز من قيمة التدقيق كشريك استراتيجي في التسيير.

الفرع الثاني: أهداف التدقيق

تعد عملية التدقيق نشاطاً منظماً ومستمرّاً يمارس على مختلف مراحل النظام المحاسبي والإداري، بهدف ضمان دقة السجلات المالية، والكشف المبكر عن الأخطاء أو الممارسات غير المشروعة، وحماية أصول المؤسسة، وتحقيق الامتثال للسياسات والإجراءات المحددة، كما يسهم التدقيق في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي من خلال التقييم المستمر للأنظمة الرقابية وتقديم توصيات تحسينية ومن أبرزها:²

¹ - الخيسي أحمد، المرجع السابق ، ص 35-36

² - إبراهيم المدهون ، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق

الخارجي ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، 2014 ، ص 23

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

ويمكن تلخيص أهداف التدقيق في إطار هدفين استراتيجيين رئيسيين، يتكاملان لدعم الحوكمة المؤسسية وتحقيق الأهداف التنظيمية:

أ. الهدف الوقائي أو الحماية (Protective Objective)

يتمحور هذا الهدف حول التحقق من سلامة العمليات المالية والمحاسبية، وضمان حماية الموارد المؤسسية من التبديد أو سوء استخدام أو الاحتيال، ويشمل هذا الهدف الجوانب التالية:

- التحقق من دقة وفعالية الرقابة المحاسبية: من خلال مراجعة مدى تطبيق أنظمة الرقابة المحاسبية، وتقييم قدرتها على ضمان موثوقية البيانات المالية، وتمكين الإدارة من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- حماية أصول المؤسسة: يكفل التدقيق أن جميع الأصول (المادية والمالية) قد تم تسجيلها بشكل دقيق، وأنها محاطة بأنظمة حماية فعالة تمنع السرقة، أو الفقد، أو الإهمال، سواء كانت هذه الأصول نقدية، أو عينية، أو حقوقاً ملكية.
- اختبار فعالية الرقابة الداخلية: يركز التدقيق على التأكد من وجود فصل واضح بين الوظائف الأساسية (التنفيذ، والحفظ، والتوثيق) لمنع تركيز السلطات، وتقليل فرص التلاعب أو الأخطاء غير المكتشفة.
- تقييم كفاءة الضبط الداخلي التنظيمي: يشمل ذلك تحليل هيكل العمل وتوزيع المهام، للتأكد من أن تقسيم المهام يحقق تسلسلاً مناسباً في العمليات، ويقلل من احتمال التكرار أو التداخل الوظيفي، مما يعزز الكفاءة التشغيلية ويقلل من المخاطر.

ب) الهدف الإنشائي أو التصحيحي (Constructive or Improvement Objective)

لا يقتصر دور التدقيق على الكشف عن القصور، بل يمتد ليشمل تطوير الأداء المؤسسي من خلال تقديم توصيات بناءً تسهم في تحسين الأنظمة والإجراءات، ويشمل هذا الهدف ما يلي:

- اقتراح التدابير التصحيحية: يقوم التدقيق بتحديد أوجه القصور في الأنظمة أو العمليات، ويقدم توصيات عملية لمعالجتها، سواء من خلال تعديل الإجراءات، أو إعادة تصميم العمليات، أو تطوير آليات الرقابة.
- تقديم الدعم الاستشاري للإدارة: يعد التدقيق شريكاً استراتيجياً في عملية التسيير، حيث يسهم في دعم الإدارة العليا في اتخاذ القرارات، من خلال توفير معلومات تحليلية دقيقة، وتحليلات مخاطر، وتقييمات أداء.¹
- مراقبة الالتزام بالسياسات والخطط: يكفل التدقيق أن جميع الوحدات التنظيمية تطبق السياسات والخطط المحددة من قبل الإدارة المركزية، مما يعزز التماسك المؤسسي ويحقق التوجيه الاستراتيجي الموحد.

¹ - إبراهيم المدهون ، المرجع السابق ، ص24

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

- الإسهام في تحسين القيمة المؤسسية: وفقاً للجمعية الدولية للتدقيق (IIA) ، يهدف التدقيق إلى إضافة قيمة حقيقية للمؤسسة من خلال:
- تقويم وتحسين فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية،
- دعم إدارة المخاطر من خلال تحديد التهديدات وتحليل تأثيرها،
- تعزيز عمليات الحوكمة من خلال تقييم فاعلية آليات التوجيه والمراقبة داخل المنظمة¹.

المطلب الثالث: أنواع ومهام التدقيق

الفرع الأول : أنواع التدقيق

يصنف التدقيق ، باعتباره نشاطاً تقويمياً شاملاً، إلى عدة أنواع رئيسية تبعاً للوظائف والعمليات التي يتم تدقيقها، وللأهداف التي تراد من وراء عملية المراجعة، وبعد هذا التصنيف أداة فعالة لضمان تغطية جميع جوانب عمل المؤسسة، بدءاً من الجوانب المالية، مروراً بالجوانب التشغيلية، وانتهاءً بالجوانب الاجتماعية والبيئية، وتسهم هذه الأنواع في تعزيز الشفافية، وتحسين الكفاءة، وتحقيق أهداف الحوكمة المؤسسية، وفيما يلي عرض لأبرز أنواع التدقيق²:

(1) التدقيق المالي (Financial Auditing)

يعرف التدقيق المالي – ويشار إليه أحياناً بالاتجاه المحاسبي للتدقيق – بأنه عملية منظمة تهدف إلى مراجعة وفحص القوائم المالية، والسجلات المحاسبية، والمستندات الداعمة، للتحقق من دقتها وموثوقيتها وانعكاسها للوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

ويشمل هذا النوع من التدقيق:

- التأكد من أن الأصول والمطلوبات قد تم تسجيلها بشكل دقيق، وتم إدراجها في الميزانية العمومية (المركز المالي) وفقاً لمبادئ المحاسبة المعتمدة.

¹ - إبراهيم المدهون ، المرجع السابق ، ص 25

² - يوسف صبح ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، ط 2 ، دار اتحاد المصارف العربية ، 2007 ، ص 51

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

- التحقق من صحة تسجيل الإيرادات والنفقات، وتخصيصها للدورات المالية المناسبة، لضمان دقة بيان الأرباح والخسائر.
- تقييم مدى الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS)، المعروفة سابقاً بمعايير المحاسبة الدولية (IAS)، والتي تم تحديثها وتوحيدها تحت مسمى "معايير الإبلاغ المالي الدولي" منذ عام 2001.
- يعد التدقيق المالي أداة أساسية لضمان موثوقية المعلومات المالية، وتمكين الإدارة من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما يساهم في دعم عمل المدقق الخارجي من خلال تهيئة بيئة رقابية سليمة.

(2) التدقيق التشغيلي (Operational Auditing)

- يعد التدقيق التشغيلي أحد أبرز أشكال التدقيق الحديث، حيث يتجاوز الجانب المالي للتركيز على كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية داخل المؤسسة، ويهدف هذا النوع إلى تقييم مدى تحقيق الأنشطة التشغيلية للأهداف المحددة من قبل الإدارة، وفقاً للسياسات والاستراتيجيات الموضوعة، ويشمل التدقيق التشغيلي:
- تقييم مدى الامتثال للسياسات والإجراءات التشغيلية.
 - قياس كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية، والتأكد من استغلالها الأمثل.
 - تحليل إجراءات العمل المختلفة لتحديد أوجه الهدر، أو التكرار، أو سوء التوزيع.
 - تقديم توصيات عملية لتحسين الأداء، ورفع الكفاءة التشغيلية، وزيادة الربحية¹.
- ويعد هذا النوع من التدقيق أداة استراتيجية تساهم في تحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز القدرة التنافسية، من خلال تحديد فرص التحسين، واقتراح حلول عملية لمعالجة الاختلالات

(1) التدقيق الاجتماعي (Social Auditing)

في ظل تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، توسع دور التدقيق ليشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بـ "التدقيق الاجتماعي"، ويعد هذا النوع استجابة لمتطلبات الشفافية أمام المساهمين، والمجتمع المدني، والجهات الرقابية.

¹ - الوردات عبد الله ، المرجع السابق، ص 57

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

ويعرف التدقيق الاجتماعي بأنه:

"عملية فحص منتظمة، وجمع أدلة موضوعية، لتقييم الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة، والتي تُميز عن نشاطها الاقتصادي، بهدف التحقق من مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية، ومساهمتها في ترقية الرفاهية العامة، وتحسين ظروف العمل، ودعم التنمية المجتمعية"، ويشمل هذا النوع من التدقيق:¹

- تقييم البرامج الاجتماعية (كالصحة، والتعليم، والبيئة، وحقوق العمال)
- مراجعة مدى التزام المؤسسة بالتشريعات الاجتماعية والبيئية.
- تقييم جودة الإفصاح في التقارير الاجتماعية، وشفافيتها، ودقتها.

ويعد التدقيق الاجتماعي أداة لتعزيز السمعة المؤسسية، وبناء الثقة مع الأطراف المعنية، وإثبات التزام المؤسسة بمبادئ الاستدامة والمسؤولية المجتمعية².

الفرع الثاني : مهام التدقيق

يعد التدقيق جهازاً رقابياً مستقلاً داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية، مما يمكنه من أداء دوره التقييمي والتحفيزي بحيدة وموضوعية، وتكمن هذه الاستقلالية في طبيعة المسؤوليات المناطة به، والتي تُحدد من خلال العلاقة المباشرة مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وليس مع الإدارة التنفيذية، بما يضمن نزاهة العملية التدقيقية وفعاليتها، ومن بين المسؤوليات الرئيسية التي تعزز من استقلال التدقيق³:

- تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومدى ملاءمته لطبيعة نشاط المؤسسة.
- مراجعة خطط وأهداف وحدة التدقيق، والتأكد من اتساقها مع الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة.
- دراسة ملاحظات وتقارير التدقيق الخارجي، وتحليل ما تم اكتشافه من مخالفات أو قصور، والعمل على معالجتها.
- تقييم كفاية الموارد البشرية والمالية المخصصة لوظيفة التدقيق، لضمان قدرتها على أداء مهامها بكفاءة.

¹ -عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق و الرقابة الداخلية ، الدار النموذجية للمكتبة العصرية ، 2011 ، ص 42

² - المرجع نفسه ، ص 42

³ - عطا الله الحسبان ، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 69

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

- التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتنفيذ توصيات التدقيق السابقة.
 - مراجعة الهيكل التنظيمي للوحدة، وضمان استقلاليتها التنظيمية والوظيفية.
- إلى جانب هذه المسؤوليات العامة، تشمل المهام اليومية والتشغيلية للتدقيق سلسلة من الأنشطة المنظمة والمنهجية، تهدف إلى تعزيز الشفافية، وتحسين الكفاءة، والحد من المخاطر. وتتمثل أبرز هذه المهام فيما يلي ¹:
1. **تقديم التوجيهات والتوصيات الاستشارية للإدارة:** يقوم المدقق الداخلي برصد الجوانب التي تستدعي اهتماماً خاصاً داخل المؤسسة، وخاصة في المجالات ذات المخاطر العالية، ويقدم توصيات مهنية لمعالجة الثغرات، وتحسين الأداء، ودعم اتخاذ القرار.
 2. **إعداد خطة عمل سنوية مُحَظَّطة ومنهجية:** يعد المدقق الداخلي خطة تدقيق سنوية تراعي أولويات المؤسسة، وتركز على الوحدات أو العمليات التي تتسم بمستوى عالٍ من التعقيد أو المخاطرة، مما يساهم في توجيه الموارد نحو المجالات الأكثر حاجة للمراجعة.
 3. **تصميم برامج وجدول زمني لكل مهمة تدقيق:** يتم تخطيط كل مهمة تدقيق بشكل دقيق، من خلال وضع برامج تدقيق مخصصة، تشمل خطوات الفحص، وأدوات التحليل، والعينات المطلوبة، إلى جانب تحديد جدول زمني واضح لإنجاز المهمة، بما يضمن الشمولية والانتظام.
 4. **إعداد تقارير التدقيق ورفعها للإدارة العليا:** بعد إتمام عملية التدقيق، يعد المدقق الداخلي تقريراً رسمياً يوثق فيه النتائج، والملاحظات، والمخالفات، والتوصيات التصحيحية، ويقدمه إلى الإدارة العليا أو لجنة التدقيق، ليصبح مرجعاً في اتخاذ القرارات التصحيحية أو الاستراتيجية.
 5. **إجراء تحقيقات خاصة بناء على طلب الإدارة العليا:** قد تكلف وحدة التدقيق بمهام استقصائية مخصصة، خاصة في حالات الاشتباه بالمخالفات المالية أو الإدارية، أو عند حدوث خسائر غير مبررة، حيث تقوم بجمع الأدلة، وتحليل الوقائع، وتقديم تقرير تفصيلي حول النتائج.

¹ - عطا الله الحسبان ، المرجع السابق ، ص 70

6. المساهمة في تطوير الأنظمة والوقاية من المشكلات: لا يقتصر دور التدقيق على الكشف عن الأخطاء، بل يمتد ليشمل الوقاية منها. ويسهم المدقق في تطوير الأنظمة والإجراءات، واقتراح آليات رقابية جديدة، والتدخل المبكر لحل المشكلات في مراحلها الأولى، قبل أن تتفاقم وتشكل تهديداً جوهرياً للمؤسسة.

المطلب الرابع: معايير وإجراءات التدقيق

تعد عملية التدقيق نشاطاً مهنيّاً منظماً يخضع لضوابط ومبادئ مهنية صارمة، تضمن حياديته، وموثوقيته، وفعاليته في أداء دوره الرقابي والاستشاري داخل المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد المؤسسات، وخاصة في القطاع المالي والمصرفي، على مجموعة من المعايير المهنية والإجراءات الرقابية التي توجه عمل وحدة التدقيق وتنظم أدائه، ويشكل هذا الإطار المعياري والإجرائي حجر الأساس في بناء نظام رقابة داخلية فعال، يسهم في تعزيز الحوكمة، وتحسين الأداء، والحد من المخاطر، وسنتناول في هذا المطلب المعايير الأساسية التي يبنى عليها عمل التدقيق، تلاها الإجراءات المنظمة لهذه العملية.

الفرع الأول: معايير التدقيق

تعد المعايير المهنية للتدقيق المرجعية الأساسية التي تُحدد الكيفية التي يجب أن ينفذ بها نشاط التدقيق، وتستخدم كمقياس لتقييم جودة الأداء المهني، وتعد الجمعية الدولية للتدقيق (IIA) المصدر العالمي الرئيسي لهذه المعايير، والتي تعرف باسم "المعايير المهنية للتدقيق (*International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing*)". وتصنف هذه المعايير إلى نوعين رئيسيين¹:

(1) المعايير العامة (*General Standards*)

تُحدد هذه المعايير الخصائص المؤسسية والمهنية لوحدة التدقيق، وتركز على الجوانب المتعلقة بالهيكل التنظيمي، والاستقلالية، والكفاءة المهنية. وتشمل أربعة محاور أساسية:

- **الاستقلالية والحياد: (*Independence and Objectivity*)** يجب أن تتمتع وحدة التدقيق باستقلالية تنظيمية ووظيفية عن الإدارة التنفيذية، وتُمارس عملها بحيدة تامة.
- **الكفاءة المهنية: (*Proficiency and Due Professional Care*)** يشترط أن يمتلك المدققون الداخليون المهارات، والخبرة، والمعارف اللازمة، وأن يمارسوا مهامهم بحرص مهني ومسؤولية.

¹ - تامر مزيد رفاعه ، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 139

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

- الحوكمة المؤسسية: (*Governance*) يسهم التدقيق في دعم هيكل الحوكمة من خلال تقييم فعالية الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والتوجيه الاستراتيجي.
- المسؤولية المهنية: (*Ethical Conduct*) يجب أن يلتزم المدققون الداخليون بأخلاقيات المهنة، وخاصة الصدق، والسرية، والاحترافية، والمسؤولية.

(2) معايير الأداء (*Performance Standards*)

- تُحدد هذه المعايير كيفية تنفيذ مهام التدقيق ، وتركز على الجوانب العملية والإجرائية. وتنقسم إلى ستة محاور رئيسية¹:
- الخطة السنوية للتدقيق: (*Audit Planning*) يجب أن تبنى الخطة على تحليل المخاطر، وتركز على المجالات ذات الأولوية العالية.
- التنفيذ الميداني: (*Fieldwork*) يشمل جمع الأدلة الكافية، والتحقق من دقة المعلومات، وتحليل أنظمة الرقابة.
- التقييم الموضوعي: (*Evaluation*) يُجرى تقييم مستقل لفعالية وملاءمة الأنظمة والإجراءات.
- إعداد التقارير: (*Reporting*) يجب أن تكون تقارير التدقيق واضحة، دقيقة، وتحتوي على ملاحظات ومبررات وتوصيات قابلة للتنفيذ.
- متابعة التوصيات: (*Follow-up*) يتابع المدقق الداخلي تنفيذ التوصيات للتأكد من معالجة الثغرات.
- إدارة جودة البرنامج: (*Quality Assurance*) يطبق نظام داخلي لتقييم جودة أداء وحدة التدقيق بشكل دوري، من خلال المراجعة الذاتية أو التقييم الخارجي.

الفرع الثاني: إجراءات التدقيق

في ظل التحولات السريعة في البيئة الاقتصادية والمالية، أصبحت المؤسسات المصرفية تواجه مخاطر متزايدة ومعقدة، ناتجة عن التطور التكنولوجي، وتشدد التشريعات، وتنوع المنتجات، وارتفاع مستوى المنافسة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم نقاط

¹ - تامر مزيد رفاعه ، المرجع السابق ، ص 140

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

الضعف في بعض الأنظمة الرقابية، مما استدعى تعزيز دور التدقيق كأحد الركائز الأساسية في حماية البنوك من هذه المخاطر.

وقد بينت الممارسات أن غياب الرقابة الفعالة أو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية يعد من أبرز أسباب تعثر المؤسسات المالية. ولذلك، فإن دراسة وتحليل نظام الرقابة الداخلية تعد الخطوة الأولى والأهم قبل الشروع في أي عملية تدقيق أو مراجعة. ويمكن تحديد الإجراءات الأساسية للرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية فيما يلي:¹

1) اعتماد دليل الإجراءات

يعد دليل الإجراءات أداة تنظيمية محورية، يحدد الخطوات والمسؤوليات والإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ العمليات البنكية. ويساهم في توحيد الممارسات، وتقليل الأخطاء، وضمان الامتثال. لكن في الواقع العملي، تواجه تطبيقات هذا الدليل إشكاليات من قبيل:

- غياب الدليل بسبب عدم إدراك إداريي البنوك لأهميته.

- وجود الدليل مع عدم فعاليته، بسبب عدم ملاءمته للواقع التشغيلي، أو تعقیده الزائد، أو صعوبة فهمه من قبل المستخدمين.

2) مراقبة الأداء وكفاءة نظام المعلومات

تعد مراقبة الأداء عنصراً جوهرياً في الرقابة الداخلية، وتهدف إلى تقييم النتائج وتحسينها باستمرار من خلال:

- تقدير النتائج: عبر نظام معلومات مالي وإداري دقيق، يمكن من مقارنة الأداء الفعلي مع الموازنات التقديرية، واكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب.
- تحسين النتائج: من خلال تحليل البيانات، والكشف المبكر عن الأخطاء، واتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة، والتكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة.

3) التدقيق الفعال كـ "مراقبة المراقبة" إذا كانت الرقابة الذاتية (الرقابة الإدارية) تعد المستوى الأول من الرقابة، فإن التدقيق يشكل المستوى الثاني، ويوصف بـ "مراقبة المراقبة".

ويتمثل دوره في:

- التحقق من صحة ودقة المعلومات المالية.

¹ - تامر مزيد رفاعه ، المرجع السابق ، ص 88

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

- التأكد من تطبيق السياسات والإجراءات الرقابية.
- تقييم فعالية العمليات، خاصة في المجالات عالية المخاطر (كمنحة القروض، إدارة الضمانات، تسجيل الحسابات)
- تقديم توصيات لتحسين الكفاءة، وتجنب المخاطر التشغيلية والاستراتيجية.

4) رفع التقارير إلى لجنة التدقيق

تعد لجنة التدقيق —عادةً لجنة فرعية لمجلس الإدارة— الجهة الرقابية العليا التي تتلقى تقارير التدقيق ، وتشرف على تنفيذ توصياته.

وتتمثل مسؤولياتها في:

- مراقبة التزام البنك بالأنظمة والسياسات الرقابية.
 - مراجعة تقارير التدقيق ، واتخاذ الإجراءات اللازمة.
 - ضمان استقلالية وفعالية وحدة التدقيق .
 - دعم الإدارة في إدارة المخاطر بشكل استراتيجي¹.
- وعلى الرغم من الدور المحوري للجنة التدقيق والتدقيق ، فإن مسؤولية إدارة المخاطر تقع على عاتق جميع العاملين في البنك، وليس فقط على الإدارة العليا، مما يستدعي بناء ثقافة رقابية شاملة داخل المؤسسة.

¹ - تامر مزيد رفاعه ، المرجع السابق ، ص 89

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية حول مخاطر الائتمان

على الرغم من التباين الكبير في طبيعة الائتمان من حيث الحجم، والغرض، وسعر الفائدة، وتاريخ الاستحقاق، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر، فإن عنصر الخطر يظل حاضراً بشكل دائم في كل قرض ممنوح، وقد شكل خطر الائتمان أحد أبرز المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية، وعد تحدياً محورياً في إدارة المخاطر البنكية، نظراً لارتباطه المباشر بجودة محفظة القروض وقدرة البنك على تحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الائتمان والمخاطر

الفرع الأول: مفهوم الائتمان

يمكن تعريف الائتمان باعتباره علاقة اقتصادية وقانونية تقوم على أساس الثقة، يتم من خلالها انتقال قيمة مالية من طرف (الدائن) إلى طرف آخر (المدين) لفترة زمنية محددة، على أن يعاد المبلغ في موعد الاستحقاق مع دفع فائدة أو عوائد مالية مقابل الاستخدام المؤقت للرأس المال¹.

وفي السياق البنكي، يعد الائتمان البنكي عملية يقرر بموجبها البنك منح عميله تسهيلات مالية، إما نقداً أو على شكل تعهدات مصرفية (كالكفالات أو الاعتمادات المستندية)، بناء على طلب العميل، وذلك لتلبية احتياجاته التمويلية، سواء كانت تشغيلية أو استثمارية، مقابل عمولة أو فائدة محددة².

كما يعرف الائتمان بأنه تبادل اقتصادي يستبدل فيه المال الحاضر (نقداً أو عيناً) بوعد بسداد في المستقبل، مع إضافة عائد يسمى الفائدة، ويمثل بذلك تنازلاً مؤقتاً من الدائن عن ملكية رأس المال، على أمل استرداده ضمن شروط محددة من حيث الزمان والمكان³.

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن استنتاج أن الائتمان يعد علاقة تعاقدية تقوم على الثقة المتبادلة بين البنك كمانح للقرض، والعميل كمستفيد منه، يتم بموجبها تمويل العميل بمقابل عيني (فائدة أو عمولة)، وفق شروط ائتمانية متفق عليها، ويعزز هذه العلاقة تقديم ضمانات مادية أو شخصية تضمن للبنك استرداد مبالغه في حال تعثر العميل في السداد، مما يقلل من درجة المخاطرة المرتبطة بالقرض.

¹ - بن سميعة عزيز ، الائتمان في البنوك التجارية ، المخاطر وأساليب تسيرها ، ط 1 ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 38

² - شقييري موسى نوري ، إدارة المخاطر ، ط 2 ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2016 ، ص 89

³ - الوافي آسيا ، قانة الطاهر ، خصوصيات الاقتصاد الإسلامي في مجال الائتمان المصرفي ، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقة المتجددة ، الجزء 8 ،

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

الفرع الثاني: مفهوم المخاطر

تعرف المخاطر في المجال المالي والمصرفي على أنها حالة عدم اليقين المتعلقة بالنتائج المستقبلية لقرار اقتصادي تم اتخاذه في الحاضر، وتستند هذه القرارات إلى تحليل بيانات وسلوكيات سابقة قد لا تعكس بالضرورة التطورات المستقبلية¹. ويعرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها "احتمالية حدوث أحداث أو ظروف معينة قد تؤثر سلباً على قدرة المنظمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية"، ويتم قياس المخاطر وفق معيارين أساسيين هما: درجة احتمال الحدث وشدة تأثيره على أهداف المؤسسة².

من منظور مصرفي، تعد المخاطر احتمالاً مستقبلياً يتعرض المؤسسة المالية إلى خسائر مالية غير متوقعة، قد تنشأ نتيجة عوامل داخلية أو خارجية، وتؤثر سلباً على أدائها المالي، وقد تهدد استمرارية نشاطها في حال عدم إدارتها بكفاءة³. وبالتالي يمكن تعريف المخاطر على أنها احتمال تحقق خسارة مباشرة أو غير مباشرة، تؤدي إلى تقلبات في العائدات المتوقعة من النشاطات الائتمانية، وتنتج آثاراً سلبية قادرة على التأثير في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمالية للبنك، مما يستدعي وضع أنظمة فعالة لإدارتها وتقنين آثارها.

المطلب الثاني: تعريف مخاطر الائتمان وأنواعها

الفرع الأول: تعريف مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان من أبرز المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، وتحظى بأهمية بالغة في إدارة المخاطر المصرفية، ويمكن تعريفها على أنها الاحتمال القائم بحدوث خسائر مالية للمؤسسة المانحة للائتمان نتيجة عجز المدين أو تخلفه عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية المتعلقة بسداد أصل القرض والفائدة المستحقة في الأجل المحدد⁴.

¹ عبد الكريم قندوز ، إدارة المخاطر ، ط1 ، دار الورق ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 30

² البرجمي صالح ، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر - دراسة ميدانية في المصارف السورية ، مذكرة لمطلوبات نيل شهادة ماجستير ، دمشق ، سوريا ، قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2010-2011 ، ص 20

³ محمد الفاتح المغربي ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، ط1 ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة ، مصر ، 2020 ، ص 07

⁴ - بن سميحة عزيزة ، المرجع السابق ، ص 93

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

ومن زاوية أوسع، تعرف مخاطر الائتمان بأنها الخطر الناتج عن تخلف العملاء عن سداد المبالغ المستحقة عليهم، سواء جزئياً أو كلياً، مما يؤدي إلى تضرر الجهة المقرضة، وتشير هذه الحالة إلى فشل الطرف المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية، بغض النظر عن سبب التخلف، سواء كان ناتجاً عن ضعف الوضع المالي، أو سوء النية، أو ظروف اقتصادية قاهرة¹.

كما يعرفها البعض على أنها الاحتمالية التي تواجه المؤسسة الائتمانية بتكبّد خسائر نتيجة عدم قدرة الطرف المقابل على السداد، أو رغبته في التهرب من الالتزامات المالية².

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن استخلاص أن مخاطر الائتمان تمثل الخطر الأساسي الذي يتعرض له البنك أو أي جهة مانحة للتمويل، نتيجة غياب اليقين في استرداد الأموال الممنوحة كقروض أو تسهيلات ائتمانية، بسبب تعثر المدين أو إفلاسه أو تراجع قدرته الائتماني، وتمتد هذه المخاطر طوال دورة القرض، من لحظة منحه وحتى استيفاء كامل المستحقات، مما يستدعي رقابة مستمرة وتقييماً دقيقاً لقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم.

الفرع الثاني: أنواع مخاطر الائتمان

تتنوع مخاطر الائتمان باختلاف طبيعة العملاء والبيئة الاقتصادية والهيكل التنظيمي للقروض، وتصنف إلى عدة أنواع رئيسية، تسهم كل منها في تشكيل الصورة الشاملة لخطر الائتمان الذي قد يواجهه البنك، وفقاً لما ورد في الأدبيات الحديثة، تشمل هذه الأنواع ما يلي³:

1. المخاطر السيادية: (Sovereign Risk)

تتمثل في احتمال تخلف الدولة أو البنك المركزي عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين، سواء من حيث سداد أصل الدين أو الفوائد المستحقة، وتنجم هذه المخاطر عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، أو السياسية، أو المالية للدولة، أو تدخلات حكومية مثل فرض قيود على تحويل العملات أو إعادة هيكلة الديون.

¹ - عبد الكريم قندوز، المرجع السابق، ص 182

² - الوافي وقانة، المرجع السابق، ص 19

³ - بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، علميات وتقنيات وتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية - قسنطينة، الجزائر، 2000، ص 49

2. مخاطر التركيز: (Concentration Risk)

تنشأ هذه المخاطر عندما تتسم محفظة القروض بالاعتماد المفرط على جهة واحدة أو مجموعة من الجهات المرتبطة اقتصادياً، أو على قطاع اقتصادي معين، أو منطقة جغرافية محددة، ويؤدي هذا التركيز إلى زيادة حساسية البنك لأي صدمة اقتصادية تطال ذلك القطاع أو تلك الجهة، مما يهدد استقراره المالي.

3. مخاطر التسوية: (Settlement Risk)

تُعرف أيضاً بـ "خطر هيرستات (*Herstatt Risk*)"، وتتمثل في احتمال عدم تنفيذ أحد طرفي الصفقة لالتزاماته المالية أو العينية في الوقت المحدد، رغم قيام الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته، وتشيع هذه المخاطر خصوصاً في العمليات المالية العابرة للحدود، مثل تداول الأوراق المالية أو العملات، حيث يفصل بين توقيت التسليم والدفع فترات زمنية قد تتعرض خلالها لأحداث غير متوقعة.

4. مخاطر الطرف المقابل: (Counterparty Credit Risk)

تشير إلى احتمال تعرض البنك أو المؤسسة المالية لخسائر نتيجة تخلف الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته الناشئة عن عقود مالية، خاصة في مجالات التداول والمشتقات المالية، وتمتد هذه المخاطر إلى الصفقات التي لا تزال قائمة، حيث يفترض أن الطرف الآخر قد يعجز عن السداد عند الاستحقاق، حتى وإن كان في وضع ربح وقت تنفيذ العقد¹.

المطلب الثالث: مصادر وأسباب مخاطر الائتمان

الفرع الأول: مصادر مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان نتاجاً لسلسلة من العوامل والعناصر التي قد تكون داخلية أو خارجية، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك، وتنقسم هذه المخاطر، من حيث المصدر، إلى نوعين رئيسيين: المخاطر الخاصة والمخاطر العامة، ويختلف كل منهما من حيث طبيعته، ومدى إمكانية التنبؤ بها، وقدرة المؤسسة المصرفية على التحكم فيها:²

¹ - بوعتروس عبد الحق ، المرجع السابق ، ص 49

² - جعفر إيمان ، بدروني عيسى ، دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من مشكلة التعثر الائتماني -دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر ، مجلة دافانر إقتصادية ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، المجلد 13 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 20

1. المخاطر الخاصة: (Specific Risks)

تشير إلى تلك المخاطر الداخلية التي ترتبط بظروف فردية تخص عميلاً معيناً أو شركة أو قطاعاً اقتصادياً بعينه، ولا تطال باقي المتعاملين مع البنك، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لعوامل إدارية أو تشغيلية داخلية، مثل ضعف الكفاءة الإدارية، أو سوء التخطيط المالي، أو حدوث إضرابات عمالية، أو تغيرات في تفضيلات المستهلكين بسبب ظهور منتجات جديدة أو تطورات تنافسية.

وتمثل هذه المخاطر ما يعرف بـ"العوامل غير السوقية"، وهي قابلة للتنبؤ إلى حد ما، ويمكن التخفيف من آثارها من خلال تبني سياسات تحوط فعالة، وعلى رأسها مبدأ التنوع في منح القروض، والذي يقلل من تأثير أي عميل أو قطاع معين على المحفظة الائتمانية ككل.

2. المخاطر العامة: (Systematic Risks)

تشمل هذه المخاطر العوامل الخارجية الشاملة التي تؤثر على الاقتصاد ككل، ولا يمكن لأي بنك أو مقترض التحكم فيها أو تجنبها بسهولة، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، والتغيرات التكنولوجية المتسارعة، والاضطرابات السياسية، أو الأزمات الاقتصادية الكلية.

وتعد هذه المخاطر ذات طابع كوني، تطال جميع المقترضين بغض النظر عن ظروفهم الفردية، وبالتالي لا يمكن التقليل من تأثيرها من خلال التنوع، بل تتطلب استراتيجيات إدارة أكثر شمولاً، مثل مراقبة المؤشرات الاقتصادية الكبرى، واتخاذ إجراءات وقائية في السياسات الائتمانية¹.

الفرع الثاني: أسباب مخاطر الائتمان

تعدد الأسباب الكامنة وراء تحقق مخاطر الائتمان، وتختلف باختلاف طبيعة المقترض، سواء كان فرداً، شركة، أو حتى جهة حكومية، وتشير الأدبيات إلى أن هذه الأسباب تندرج ضمن ثلاث فئات رئيسية، تتفاعل معاً لتحديد درجة المخاطرة المرتبطة بكل قرض²:

¹ - جعفر إيمان ، بدروني عيسى ، المرجع السابق ، 2022 ، ص 20

² - بوقرة رابح ، بن النوي أحلام ، إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية ، نظرة كمية ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة المسيلة ، الجزائر

الجزء 3 ، العدد 2 ، 2018 ، ص 03

1. المخاطر العامة: (Macro-level Risks)

- تنشأ هذه المخاطر عن عوامل بيئية وخارجية لا تتحكم فيها المؤسسة المقترضة، وتعد من أبرزها:¹
- الوضع السياسي والاستقرار الأمني في الدولة التي يمارس فيها المقترض نشاطه، حيث تؤثر الأزمات السياسية أو الحروب على استمرارية الأعمال وقدرة السداد.
 - الظروف الاقتصادية الكلية، مثل التضخم، الركود، أو تقلبات أسعار الفائدة.
 - الكوارث الطبيعية، كالزلازل، الفيضانات، أو الجفاف، التي قد تلحق أضراراً مباشرة بالبنية التحتية للإنتاج أو تؤدي إلى توقف الأنشطة الاقتصادية.

2. المخاطر المهنية أو القطاعية: (Sectoral or Industry Risks)

- تتعلق هذه المخاطر بالتطورات التقنية أو التنافسية داخل قطاع اقتصادي معين. وتشمل على سبيل المثال:
- التغيرات التكنولوجية المتسارعة التي قد تفقد بعض الشركات ميزتها التنافسية، خاصة إذا فشلت في التحديث أو التكيف مع المستجدات.
 - تغيرات في أنظمة الإنتاج أو تكاليف المدخلات، مما قد يؤثر سلباً على الربحية والاستدامة المالية للمنشآت.
 - التحولات في القوانين التنظيمية أو البيئية التي تفرض متطلبات جديدة على القطاعات الصناعية أو الخدمية.

3. المخاطر الخاصة بالمقترض: (Borrower-specific Risks)

تعد من أكثر العوامل تأثيراً في تقييم الجدارة الائتمانية، وتتضمن عدة أبعاد، منها:

• الخطر المالي: (Financial Risk)

يعكس مدى قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيد الاستحقاق، ويتم تقييمه من خلال تحليل القوائم المالية، ونسب السيولة، والرافعة المالية، وملاءة رأس المال.

¹ -بوقرة رابح ، بن النوي أحلام ، المرجع السابق ، ص 04

• مخاطر الإدارة: (Management Risk)

ترتبط بكفاءة وخبرة الفريق الإداري المسؤول عن تسيير المؤسسة، وتشمل جودة اتخاذ القرار، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر التشغيلية، ومدى التزام الإدارة بالشفافية والانضباط المالي.

• خطر البلد: (Country Risk)

يظهر خصوصاً عند منح قروض لمقترضين يعملون في دول أجنبية، ويتمثل في احتمال تعذر السداد بسبب قيود فرضتها الدولة على تحويل العملات الصعبة، أو تدخلات حكومية في الاقتصاد، أو انهيار في النظام المالي، مما يعيق قدرة المقترض على تحويل الأموال إلى الخارج.

• الخطر القانوني: (Legal Risk)

يرتبط بالطبيعة القانونية للمنشأة المقترضة، مثل شكلها القانوني (شركة مساهمة، ذات مسؤولية محدودة، تضامن...)، ونظام المسؤولية المطبق عليها، وضمانات التنفيذ، بالإضافة إلى مدى وضوح البنية القانونية والعقدية للقرض، ووجود أي نزاعات قانونية معلقة قد تؤثر على قدرة السداد.¹

المطلب الرابع: نتائج وإجراءات الحد من مخاطر الائتمان

الفرع الأول: نتائج مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر تأثيراً على كيان المؤسسات المصرفية، حيث يمكن أن تترتب عنها تداعيات مالية وتشغيلية عميقة، تهدد استقرار البنك وقدرته على الاستمرار في أداء دوره الائتماني والخدمي، ومن أبرز النتائج السلبية الناتجة عن سوء إدارة هذه المخاطر ما يلي:²

1. تعثر التسهيلات الائتمانية: (Credit Facility Defaults)

يعد تعثر القروض أو التسهيلات الائتمانية الناتجة عن تخلف المقترض عن سداد أصل الدين أو الفوائد في المواعيد المحددة، التعبير المادي عن تحقق مخاطر الائتمان، فما كان مجرد احتمال نظري يتحول إلى واقع مالي ملموس، حيث يسجل البنك خسائر مباشرة تؤثر على سيولته وربحه.

¹ -بوقرة رابح ، بن النوي أحلام ، المرجع السابق ، ص 05

² - بوعزيز أزهر ، بوعمره حسن، حسيبي وسام ، أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية على البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال

الفترة 2010-2018)، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد 04 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 189

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

وعادة ما تصنف هذه القروض ضمن بنود "الديون المعدومة" أو "القروض غير القابلة للتحصيل" في القوائم المالية، مما يؤدي إلى تآكل رأس المال، وتراجع جودة الأصول، وزيادة الضغوط التنظيمية من قبل الجهات الرقابية.

2. فشل البنوك: (Bank Failures)

أظهرت الدراسات الاقتصادية والبنكية أن ارتفاع معدلات القروض المتعثرة يعد أحد العوامل الرئيسية المساهمة في إفلاس أو انهيار المؤسسات المصرفية، فعندما تتراكم الخسائر الناتجة عن تعثر الائتمان دون وجود احتياطات كافية أو آليات إنقاذ فعالة، قد يفقد البنك قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والدائنين، مما يؤدي إلى فقدان الثقة، وسحب الودائع، وتوقف العمليات.

وتشير التجارب الدولية إلى أن العديد من حالات إغلاق البنوك أو تدخل السلطات لإنقاذها تعود بالأساس إلى تراكم المخاطر الائتمانية وسوء إدارتها.¹

المطلب الخامس: مناهج قياس وتقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

الفرع الأول: مناهج قياس المخاطر الائتمانية

يعدّ قياس مخاطر الائتمان عملية محورية في إدارة المخاطر المصرفية، حيث يمكن المؤسسات المالية من تحديد مستوى التعرض للخسائر المحتملة، وتحديد متطلبات رأس المال اللازم لتغطيتها، واتخاذ قرارات تمويلية مبنية على أسس كمية وتحليلية دقيقة، وتصنف مناهج قياس هذه المخاطر إلى عدة نُهج، تتباين من حيث التعقيد، والدقة، ودرجة الاعتماد على البيانات الداخلية أو الخارجية، ومن أبرز هذه المناهج ما يلي:²

(2) المنهج المعياري (Standardized Approach)

يعد المنهج المعياري أحد أبسط الأساليب المستخدمة في حساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، ويطبق عادةً من قبل البنوك التي لا تمتلك نظاماً تحليلية معقدة أو نماذج داخلية متطورة، ويعتمد هذا الأسلوب على تصنيف الأصول الائتمانية وفقاً لأوزان مخاطر محددة مسبقاً من قبل الهيئات التنظيمية، مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي.

¹ - بوعزيز أزهر ، بوعمره حسن، حسيني وسام ، المرجع السابق ، ص 189

² - عياش زبير ، تأثير تطبيق إتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة ولاية أم البواقي - أطروحة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه، أم البواقي الجزائر ، جامعة العربي بن مهيدي، 2011-2022 ، ص ص 170-171

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

ويتميز هذا المنهج بتعزيز إطار تصنيف المخاطر، وتوسيع نطاق استخدام الضمانات والرهونات لتخفيف أعباء رأس المال، من خلال احتساب انخفاض في الوزن المخاطري للأصول المضمونة، كما يعتمد فيه على التصنيفات الائتمانية الصادرة عن وكالات التصنيف العالمية (*Fitch، Moody's ، Standard & Poor's*)، حيث تُحدد درجة المخاطرة لكل قرض بناء على التصنيف الائتماني للمقترض.

وقد تم الحفاظ على مفهوم معدل كفاية رأس المال البالغ 8%، مع إعادة هيكلة نظام الأوزان المخاطرية، بحيث لم تعد تعتمد فقط على هوية المقترض (دولة، بنك، شركة، فرد)، بل أصبحت مرتبطة بدرجة المخاطرة المحددة لكل أصل ائتماني وفق التصنيف الخارجي، وتشمل الفئات الرئيسية التي يتم تصنيفها ضمن هذا المنهج:

- القروض السيادية (للدول والحكومات)،
- الالتزامات تجاه البنوك والمؤسسات المالية،
- القروض الممنوحة للشركات،
- التمويل الشخصي (قروض الأفراد)،
- القروض العقارية السكنية.

ويعد استخدام التصنيفات الخارجية في هذا المنهج عاملاً مساعداً على التمييز الدقيق بين مستويات المخاطر، وتحقيق مقارنة موضوعية في تقييم الجدارة الائتمانية.¹

3) منهج التصنيف الداخلي (*Internal Ratings-Based Approach - IRB*)

يعد منهج التصنيف الداخلي نهجاً أكثر تطوراً ودقة من المنهج المعياري، ويعتمد على التقييمات الداخلية التي تقوم بها البنوك نفسها لتقييم جدارة عملائها الائتمانية. ويطبق هذا المنهج من قبل المؤسسات المالية ذات النظم التحليلية المتقدمة، وقدرة على جمع وتحليل البيانات التاريخية والتنبؤية بدقة. وينقسم إلى نوعين رئيسيين:²

أ. المنهج الأساسي: (*Foundation IRB Approach*)

في هذا المنهج، تطلب من البنوك استخدام تقديراتها الداخلية لعامل احتمال التخلف عن السداد (*Probability of Default - PD*) لكل مقترض، بينما تُحدد السلطات الرقابية القيم الافتراضية لبقية المعاملات الرئيسية، وهي:

¹ - عياش زبير ، المرجع السابق ، ص 170-171

² - عباسي طلال ، إدارة المخاطر الائتمانية في منظور لجنة بازل الدولية الجزائر ، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية ، باحث دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سوق أهراس ، 2020-2021 ، ص 45

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

- معدل الخسارة في حالة التخلف (*Loss Given Default - LGD*) ،
- مقدار التعرض عند التخلف (*Exposure at Default - EAD*) ،
- مدة الاستحقاق (*Maturity - M*) .

ويشترط لاعتماد هذا المنهج ما يلي:

- امتلاك البنك لتجربة لا تقل عن سنة في استخدام نماذج تقدير (*PD*) .
- توفر سجل بيانات افتراضية (*Default History*) مدته سنتان على الأقل، ضمن فترة مراقبة تمتد خمس سنوات (مثلاً من 2006 إلى 2008)¹
- اجتياز تقييم رقابي يثبت دقة وكفاءة النماذج الداخلية، وتحديد الأجزاء الحرجة التي لا تزال بحاجة إلى تحسين، خاصة فيما يتعلق بالجزء غير المسدد من القروض.

ب. المنهج المتقدم: (*Advanced IRB Approach*)

- يمثل هذا المنهج المستوى الأعلى من التطور في إدارة المخاطر الائتمانية، حيث يسمح للبنك باستخدام تقديراته الداخلية لجميع المعاملات الرئيسية (*PD*) ، (*LG*) ، (*EAD*) ، و (*M*) .
- ويعد هذا الأسلوب أكثر دقة ومراعاة للسياق الخاص بكل بنك، لكنه يتطلب:
- خبرة طويلة في استخدام النماذج الائتمانية (عدة سنوات)
 - بنية تحتية قوية في جمع البيانات، وتحليل المخاطر، ونظم المعلومات.
 - موافقة صريحة من الجهات الرقابية، بعد تقييم شامل لقدرة البنك على إدارة نماذجه الداخلية، وضمان موثوقيتها وشفافيتها.

¹ - عباسي طلال ، المرجع السابق ، ص ص 45

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

الفرع الثاني: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

تعد عملية تقدير وتقييم مخاطر الائتمان ركيزة أساسية في اتخاذ القرار الائتماني داخل المؤسسات المصرفية، حيث تسعى البنوك من خلالها إلى التنبؤ المسبق بقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية، وتقييم مدى احتمال تخلفه عن السداد. ونظراً لأن منح القروض ينطوي على توقعات بعائدات مستقبلية، فإن البنك يجبر على تقدير هذه المخاطر بدقة قبل اتخاذ قرار التمويل، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الكمية والنوعية المعدة خصيصاً لهذا الغرض، وتعد الطرق التالية من بين الأكثر شيوعاً واستخداماً في الممارسة المصرفية ومنها:¹

(1) الطريقة القائمة على النسب المالية (Financial Ratios Analysis)

يعد التحليل المالي أحد الركائز الأساسية في تقييم الجدارة الائتمانية للمنظمات، حيث يتيح للبنك تكوين صورة شاملة عن الوضعية المالية الحالية والمستقبلية للمقترض، من خلال دراسة قدرته على توليد التدفقات النقدية، وربحية نشاطه، واستقرار هيكل رأس المال، وامتناله للالتزامات المالية.

تبدأ هذه العملية بتحويل البيانات المحاسبية (كالميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر) إلى معلومات مالية تحليلية، من خلال إعادة هيكلة الميزانية إلى شكل مالي يبرز المؤشرات الجوهرية، ويعتمد بعد ذلك على النسب المالية التي تعبر عن العلاقات الكمية بين مختلف بنود القوائم المالية، مما يمكن من تحديد نقاط القوة والضعف، واتخاذ قرار منح القرض أو رفضه، وتختلف النسب المستخدمة باختلاف طبيعة القرض:

أ. النسب الخاصة بقروض الاستغلال: (Working Capital Loans)

عند تمويل الأنشطة التشغيلية، يركز البنك على قدرة المنظمة على تسيير دورة التشغيل بكفاءة، وضمان استمرارية السيولة. ومن بين النسب الرئيسية المستخدمة في هذا السياق:

- نسبة السيولة العامة ونسبة السيولة السريعة لتقييم قدرة المنظمة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.
- دوران رأس المال العامل ودورة الدفع والتحصيل لقياس كفاءة إدارة المخزون والديون.

¹ -رونق كمال ، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية ، مدونة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فيلادلفيا الأردنية ، المؤتمر العلمي السنوي 5 ، جامعة البليدة ، 2007 ، ص 05

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

- نسبة الاعتماد على الديون قصيرة الأجل لتحديد مدى التوازن في هيكل التمويل.

ب. النسب الخاصة بقروض الاستثمار: (*Investment Loans*)

تُمنح هذه القروض لتمويل مشاريع طويلة الأجل، مما يستدعي تقييماً أكثر عمقاً للجوانب المالية والاستثمارية. وتشمل النسب المستخدمة:

- نسبة التمويل الذاتي: (*Equity Ratio*) لقياس مدى اعتماد المشروع على الموارد الذاتية.
- نسبة التمويل الذاتي إلى ديون الاستثمار الطويلة الأجل: لتقييم التوازن بين الموارد الذاتية والتمويل الخارجي.
- نسبة المديونية: (*Debt Ratio*) لتحديد درجة التحمل المالي.
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري باستخدام منهجيات تحليل الجدوى، من أبرزها:
- صافي القيمة الحالية: (*VAN*) لقياس الربحية الصافية للمشروع.
- معدل العائد الداخلي: (*TRI*) لمقارنة عائد المشروع مع تكلفة التمويل.
- فترة الاسترداد: (*PR*) لتقدير المدة اللازمة لاسترجاع الاستثمار.
- مؤشر الربحية: (*IP*) لمقارنة العائد بالاستثمار.

2) طريقة التنقيط الائتماني (*Scoring Method*)

تعد طريقة التنقيط من الأساليب الحديثة والدقيقة في تقييم المخاطر الائتمانية، وتعتمد على نماذج إحصائية تستخدم لتحويل المعلومات المتعلقة بالمقترض إلى درجة رقمية (نقاط) تعكس مستوى ملاءته المالية ودرجة المخاطرة المرتبطة به. وتستخدم هذه الطريقة بشكل واسع في تقييم طلبات القروض، خاصة في القطاع الاستهلاكي، نظراً لكفاءتها وسرعتها في اتخاذ القرارات.¹

¹ - رونق كمال ، المرجع السابق ، ص 06

أ. في حالة القروض الموجهة للأفراد:

تبنى نماذج التنقيط على التحليل التمييزي (*Discriminant Analysis*) أو نماذج الانحدار اللوجستي، حيث يتم:

- تحديد معايير تقييمية مسبقة (كالدخل، العمر، الحالة الاجتماعية، تاريخ السداد، عدد الديون...)...
- تصنيف الأفراد إلى فئتين: "ملائمون ائتمانياً" و"غير ملائمين".
- بناء نموذج إحصائي يمكن من تصنيف كل طلب جديد بناء على تشابهه مع الفئات السابقة. ويعتمد على هذا النموذج في اتخاذ قرارات سريعة وموحدة، مع تقليل التحيز البشري.

ب. في حالة القروض الموجهة للمنظمات:

يتم تطبيق نموذج تنقيط مخصص للشركات، حيث تصنف المنظمات إلى مجموعتين رئيسيتين: ذات ملاءة مالية جيدة وذات ملاءة مالية ضعيفة، بناء على مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية، من أبرزها:

- تاريخ تأسيس المؤسسة (الاستقرار الزمني)
- أقدمية وكفاءة الفريق الإداري.
- الربحية المستمرة عبر السنوات.
- حجم رقم الأعمال المحقق.
- نوعية أنظمة الرقابة الداخلية والمراجعة.
- رأس المال العامل.
- طبيعة النشاط الاقتصادي ومستوى المنافسة فيه.

ويسمح هذا النموذج للبنك باتخاذ قرارات تمويلية أكثر موضوعية، وتحسين دقة التنبؤ بمخاطر التخلف.¹

¹ - رونق كمال ، المرجع السابق ، ص 07

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة باللغة العربية

(1) دراسة قواسمية هبية (2017) مجلة علمية¹

عنوان الدراسة: "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية - دراسة ميدانية على البنوك بولاية سكيكدة"

المنهجية: اعتمدت على إطار نظري ودراسة ميدانية شملت 30 مدققاً داخلياً، باستخدام استبيان مكون من 43 بنداً وتحليله عبر برنامج SPSS.

النتائج: أكدت الدراسة أن التدقيق الداخلي يؤدي دوراً فعالاً ومرتفع المستوى في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك محل الدراسة.

التوصيات: وجهت الباحثة توصيات للبنوك الجزائرية، وللمدققين الداخليين، ولأقسام المحاسبة في الجامعات، وللباحثين، بهدف تعزيز الكفاءة المهنية والتنظيمية في مجال إدارة المخاطر.

(2) دراسة المهدي حجاج (2019) مجلة علمية²

عنوان الدراسة: "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك"

المنهجية: ركزت الدراسة على أن إدارة المخاطر تعد وظيفة استراتيجية في البنوك، ولا يمكن تحقيق فعاليتها دون دعم التدقيق الداخلي.

الأدوار الرئيسية للمدقق الداخلي:

- تقديم ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة حول كفاءة عمليات إدارة المخاطر.
- التحقق من دقة تقييم المخاطر وفعالية آليات الإبلاغ عنها.
- مراجعة إجراءات إدارة المخاطر الرئيسية وتقديم توصيات تطويرية عند وجود قصور.

¹ - قواسمية هبية، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية - دراسة ميدانية على البنوك بولاية سكيكدة"، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة

باجي مختار - عناية ، العدد 07 ، جوان 2017

² - دراسة المهدي ، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك ، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، العدد 3 ، جوان

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان

التوصية الأساسية: ضرورة التنسيق بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي مع الحفاظ على استقلالية كل منهما لضمان الفعالية والشفافية.

(3) دراسة قورين حاج قويدر، قيداون أبو بكر الصديق، وعبو عمر (2019) مجلة علمية¹
عنوان الدراسة: "مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية وقواعد السلوك المهني
- دراسة ميدانية على البنوك الجزائرية"

الهدف: تحليل مدى التزام البنوك الجزائرية بالمعايير الدولية في توظيف التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر.
المنهجية: شملت الدراسة الميدانية 20 بنكاً معتمداً على مستوى العاصمة.

النتائج:

- غياب لجان متخصصة في إدارة المخاطر في البنوك العمومية مقارنة بالخاصة.
- ضعف استقلالية المدققين الداخليين في البنوك العمومية بسبب الهياكل التنظيمية المركزية.
- تأخر البنوك العمومية في مواكبة تحديثات لجنة بازل مقارنة بالبنوك الخاصة، مما يؤثر سلباً على جودة إدارة المخاطر.

(4) دراسة عساس مريم وحوري زينب (2020) مجلة علمية²
عنوان الدراسة: "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء المعايير الدولية - دراسة ميدانية على
عينة من المصارف بولاية سكيكدة"

الهدف: تقييم مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وفق المعايير الدولية.
المنهجية: قسمت الدراسة إلى إطار نظري وآخر تطبيقي شمل عينة من 30 مدققاً داخلياً، باستخدام استبيان مؤلف من
34 بنداً، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

¹ - قورين حاج قويدر، قيداون أبو بكر الصديق، وعبو عمر، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية وقواعد السلوك المهني - دراسة ميدانية على البنوك الجزائرية"، مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المجلد 1 ، العدد 19، ديسمبر 2019

² - عساس مريم . حوري زينب . دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية - دراسة عينة من المصارف لولاية سكيكدة-، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 6، العدد 1، أفريل 2020

النتائج: أشارت النتائج إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بنسبة 88% في إدارة المخاطر المصرفية، مما يؤكد فعاليته في تعزيز الحوكمة والرقابة الداخلية.

(5) دراسة ثوبي عايده وغجاني ابتسام (2022) : مجلة علمية¹

عنوان الدراسة: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية على المؤسسة المينائية بولاية سكيكدة" **الهدف:** سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية المحورية للتدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية، مع التركيز على الواقع الجزائري من خلال دراسة ميدانية أُجريت في المؤسسة المينائية بسكيكدة. **المنهجية:** اعتمدت الباحثتان على تحليل استبيانات وزعت على العاملين، واستخدمت المتوسطات الحسابية ومستويات الدلالة الإحصائية لاختبار الفرضيات.

النتائج: أظهرت النتائج أن المدقق الداخلي يلعب دورا محوريا في تحسين إدارة المخاطر، من خلال تقديم توصيات واستشارات فنية تساهم في تقوية الأنظمة الرقابية والوقائية داخل المؤسسة.

المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة باللغة الأجنبية:

(1) دراسة (2016) *Shqipdona Hashani Siqani*

عنوان الدراسة *"The Impact of the Internal Audit in Reducing Credit Risk in Commercial Banks in Kosovo"* مجلة علمية²

السياق: ناقشت الدراسة أن مخاطر الائتمان تمثل الجزء الأكبر من المخاطر التي تواجه البنوك، وبالتالي فإن إدارتها تتطلب دعما فعالاً من التدقيق الداخلي.

النتائج:

- أوصى المدققون الداخليون بضرورة تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية وفق معايير البنك المركزي الكوسوفي.
 - شملت التوصيات تنويع محافظ القروض، وتدريب الموظفين، وتحسين إجراءات توثيق ملفات القروض.
- الاستنتاج:** التدقيق الداخلي ليس مجرد وظيفة رقابية، بل شريك استراتيجي في بناء أنظمة إدارة المخاطر.

¹ - ثوبي عايده . غجاني ابتسام ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر دراسة ميدانية للمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة، مجلة أرساد للدراسات

الاقتصادية والإدارية، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ، المجلد 5 ، عدد 1 ، جوان 2022

² - *Shqipdona Hashani Siqani, The Impact of the Internal Audit in Reducing Credit Risk in Commercial Banks in Kosovo, European Scientific Journal February 2016 edition vol.12, No.4 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857-7431*

(2) دراسة Fisnik Morina و Vlora Berisha¹ (2023)

عنوان الدراسة : *"The Role of Internal Audit in Credit Risk Management in Commercial Banks"* مجلة علمية

السياق: ركزت الدراسة على تقييم دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية بكوسوفو. المنهجية: استخدمت منهجاً كمياً عبر استبيان موجه للمدققين الداخليين ومحليي القروض، مع تحليل النتائج باستخدام اختبار كاي-سكوير (*Chi-Square*) لاختبار الفرضيات.

النتائج:

- للتدقيق الداخلي تأثير واضح في خفض مخاطر الائتمان وتحديد السياسات الائتمانية.
- هناك علاقة إيجابية بين حجم البنك والنهج المتبع في التدقيق وتنظيم سياسات إدارة المخاطر.
- الأصالة العلمية: قدمت الدراسة نتائج واقعية ومبنية على معايير دولية، مما يسمح باستخلاص توصيات عملية قابلة للتطبيق.

(3) دراسة Sukawi Sutarip² (2024) مجلة علمية

عنوان الدراسة : *"Moderating Effect of Credit Risk Management on the Impact of Audit Committee and Credit Committee Performance on Non-Performing Loans of BPR in Semarang"*

الهدف: تحليل دور إدارة مخاطر الائتمان كوسيط في العلاقة بين أداء لجنتي التدقيق والائتمان ومستوى القروض غير العاملة (NPL) في بنوك BPR بمدينة سمارانغ.

المنهجية: بحث تفسيري شمل تعداداً شاملاً لعينة مكونة من 83 بنكاً، باستخدام نموذج تحليل Partial Least Square (PLS).

النتائج:

- لكل من لجنة الائتمان ولجنة التدقيق تأثير سلبي ومعنوي في خفض القروض غير العاملة.
- إدارة مخاطر الائتمان شكلت دوراً وسيطاً يعزز فعالية اللجنتين في خفض NPL.

¹ Vlora Berisha و Fisnik Morina , *The Role of Internal Audit in Credit Risk Management in Commercial Banks Economic Alternatives*, 2023, Issue 1, pp. 115-130

² - Sukawi Sutarip , *Moderating Effect of Credit Risk Management on the Impact of Audit Committee and Credit Committee Performance on Non-Performing Loans of BPR in Semarang*, Vol.1 No.3 September (2024)

التوصية :على البنوك تطبيق أنظمة فعالة لإدارة مخاطر الائتمان لتعظيم أثر اللجنتين في تحسين جودة محفظة القروض.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وما يميز دراستنا عنها

في هذا المطلب سنحاول تقديم مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (العربية والأجنبية) واستخراج أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

الجدول (1-1): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	معايير التشابه والاختلاف من حيث:	إسم الباحث وعنوان الدراسة
دراستها عامة في إدارة المخاطر، بينما دراستي متخصصة في مخاطر الائتمان.	كلا الدراستين تبحثان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.	هدف الدراسة	دراسة قواسمية هيبية (2017)
دراستها شملت 30 مدققاً داخلياً في عدة بنوك بسكيدة، ودراسك تشمل 40 موظفاً (ربما من تخصصات مختلفة) في بنك واحد (CPA) بغرداية.	كلا الدراستين تستهدفان موظفي البنوك في ولاية جزائرية	مجتمع الدراسة	
—	كلا الدراستين استخدمتا الاستبيان.	أداة الدراسة	
—	كلا الدراستين تتبعان المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام SPSS.	المنهج المتبع	
لا اختلاف في نوع البيئة (جهوية)، لكن الاختلاف في الموقع الجغرافي وطبيعة البنك.	كلا الدراستين في ولايات جزائرية (سكيدة مقابل غرداية).	بيئة الدراسة	دراسة قورين حاج قويدر، قيداون أبو بكر الصديق، وعبو عمر
دراستهم ركزت على المعايير الدولية ومقارنة البنوك العمومية والخاصة، بينما دراستك تركز على	كلا الدراستين تبحثان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	الهدف	

(2019)	مجتمع الدراسة	كلا الدراستين في القطاع المصرفي الجزائري.	الحد من مخاطر الائتمان في بنك واحد.
	أداة الدراسة	كلا الدراستين استخدمتا أدوات ميدانية (استبيان).	-
	المنهج المتبع	كلا الدراستين تتبعان المنهج الوصفي التحليلي	دراستهم ذات طابع مقارنة بين أنواع البنوك، ودراستي تحليلية داخل مؤسسة واحدة.
	بيئة الدراسة	كلا الدراستين في البيئة الجزائرية	دراستهم في العاصمة (بيئة مركزية)، ودراستك في غرداية (بيئة جهوية).
دراسة ثوبي عايدة وغجاتي ابتسام (2022)	الهدف	كلا الدراستين تبحثان في دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.	الدراسة السابقة عامة (إدارة المخاطر المؤسسية)، بينما دراستي تركز على مخاطر الائتمان تحديدا.
	مجتمع الدراسة	كلاهما دراسات ميدانية في الجزائر.	الدراسة السابقة في مؤسسة مبنائية، ودراستي في بنك تجاري (CPA).
	أداة الدراسة	كلا الدراستين استخدمتا الاستبيان.	لم تُحدد الدراسة السابقة الفئات المستهدفة، بينما دراستي استهدفت 40 موظفا
	المنهج المتبع	كلا الدراستين تتبعان المنهج الوصفي التحليلي.	الدراسة السابقة ركزت على المتوسطات والدلالة الإحصائية، بينما دراستي أضافت تحليلات متقدمة (ارتباط، انحدار...).
	بيئة الدراسة	البيئة جزائرية في كلا الدراستين.	الدراسة السابقة في سكيكدة (ميناء)، ودراستك في غرداية (بنك تجاري)
	هدف الدراسة	كلا الدراستين تبحثان تأثير التدقيق الداخلي على خفض مخاطر الائتمان.	-
دراسة Shqipdona Hashani Siqani (2016)	مجتمع الدراسة	كلا الدراستين في قطاع مصرفي.	-

أداة الدراسة	كلا الدراستين تعتمدان على جمع بيانات ميدانية.	-
المنهج المتبع	كلا الدراستين وصفيتان تحليليتان.	دراستها استنتاجية من مسح ميداني عام، ودراستك تحليلية لعينة محددة بمنهج إحصائي.
بيئة الدراسة	-	دراستها في أوروبا (كوسوفو)، ودراستك في الجزائر (إفريقيا).
هدف الدراسة	كلا الدراستين تبحثان دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر الائتمان.	-
مجتمع الدراسة	كلا الدراستين تستهدفان العاملين في البنوك (مدققين - محليي قروض).	دراستهما شملت البنوك التجارية بكوسوفو، ودراستك تركز على بنك CPA في غرداية.
أداة الدراسة	كلا الدراستين استخدمتا استبياناً ميدانياً.	دراستهما استخدمت اختبار كاي-سكوير، ودراستك تستخدم تحليلات مختلفة (مثل T-test أو ANOVA).
المنهج المتبع	كلا الدراستين كميتان ووصفيتان تحليليتان.	-
بيئة الدراسة	-	دراستهما في كوسوفو (أوروبا)، ودراستي في الجزائر (إفريقيا/العالم العربي).
هدف الدراسة	كلا الدراستين تهتمان بمخاطر الائتمان ودور الرقابة فيها.	-
مجتمع الدراسة	كلا الدراستين في مؤسسات مصرفية.	-
أداة الدراسة	كلا الدراستين استخدمتا أدوات كمية.	دراسته استخدمت بيانات ثانوية وتحليل PLS، ودراستي تعتمد على استبيان ميداني أولي.
المنهج المتبع	كلا الدراستين تتبعان منهجا	دراسته تفسيرية باستخدام نمذجة إحصائية

دراسة Vlora Berisha و
Fisnik Morina
(2023)

دراسة Sukawi Sutarip
(2024)

متقدمة (PLS) ، ودراسي وصفية تحليلية باستخدام تحليلات إحصائية أساسية أو متوسطة	تحليليا.		
درسته في إندونيسيا (بيئة آسيوية)، ودراسي في الجزائر (بيئة عربية/إفريقية).		بيئة الدراسة	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة

تستند الدراسة إلى إرث علمي غني من الأبحاث السابقة التي تناولت دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، ومن أبرزها دراسات: ثوبي عايدة وغجاتي ابتسام (2022)، قورين حاج قويدر وآخرون (2019)، قواسمية هبية (2017)، (Sukawi Sutarip (2024، Vlor Berisha و (Fisnik Morina (2023، و (Shqipdona Hashani Siquani (2016).

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الأدبيات في بناء الإطار النظري، وتحديد المنهجية، وتصميم أداة البحث، كما اعتمدت على نتائجها في صياغة الفرضيات وتوجيه التحليل، وعليه فإن دراستي تتميز عنها بأنها تركز بشكل دقيق على دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان — وليس إدارة المخاطر العامة — وذلك من خلال دراسة ميدانية تطبيقية على بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية، باستخدام عينة محددة قوامها 40 موظفاً من تخصصات متنوعة، بدوره منحها أصالة مكانية ووظيفية، وساهم في سد فجوة بحثية في الأدبيات الجزائرية التي نادرا ما تناولت هذا الموضوع في البيئات الجهوية خارج المراكز الكبرى.

خلاصة الفصل :

قدم الفصل الأول إطارا نظريا لأساسيات مخاطر الائتمان ووظيفة التدقيق الداخلي، مرتكزا على تقسيم منهجي إلى مبحثين رئيسيين:

- ففي المبحث الأول، تم تحليل مخاطر الائتمان من حيث المفهوم، الأنواع (كالمخاطر السيادية ومخاطر التركيز)، المصادر (الخاصة والعامة)، الأسباب (المتعلقة بالمقترض، القطاع، أو البيئة الكلية)، والنتائج الوخيمة كتعثر القروض أو حتى إفلاس البنوك، مع استعراض أدوات القياس الحديثة مثل المنهج المعياري ونموذج التصنيف الداخلي (IRB)، وطرق التقييم كتحليل النسب المالية وطريقة التنقيط.
- أما المبحث الثاني، فقد خصص للتدقيق الداخلي، حيث عرفه وفق معايير الجمعية الدولية للتدقيق (IIA) كنشاط تأكيد واستشاري مستقل يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين أداء المؤسسة، موضحا أهميته الوقائية والتقويمية والإنشائية، وأهدافه الحمائية والتطويرية، وأنواعه (المالي، التشغيلي، الاجتماعي)، ومهامه اليومية، ليختتم بعرض المعايير المهنية (العامة وأداء) والإجراءات الرقابية الأساسية في البيئة البنكية، وعليه شكل الفصل قاعدة معرفية رصينة تربط بين أدبيات إدارة المخاطر وآليات الرقابة الداخلية، تمهيدا لتحليل العلاقة بينهما في السياق التطبيقي للدراسة.

**الفصل الثاني : الإطار التطبيقي
حول التدقيق الداخلي ومخاطر
الإلتزام في مؤسسة محل الدراسة**

تمهيد:

وانطلاقاً من الإطار النظري، يسعى الفصل الثاني إلى إسقاط المفاهيم على واقع ميداني محدد، من خلال دراسة حالة تطبيقية أُجريت في بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية، وذلك بهدف تقييم مدى فعالية التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان، وقياس مدى وعي الموظفين بأدوارهم الرقابية، واستجابتهم للآليات المتبعة في تقييم ومتابعة المخاطر. وقد تم جمع البيانات عبر استبيان ميداني وزع على عينة مكونة من 40 موظفاً من مختلف المستويات الوظيفية ذات الصلة بالتدقيق والائتمان.

ولتحقيق هذا الهدف، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

- **المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة**، ويعرض فيه المنهج المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة جمع البيانات، وخطوات ضمان الصدق والثبات، بالإضافة إلى وصف مفصل لإجراءات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج *SPSS*.
- **المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض ومناقشة النتائج**، حيث يتم تحليل البيانات وعرض النتائج وفق المتغيرات المدروسة، ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، بهدف اختبار صحة الفرضيات والإجابة على تساؤلات البحث.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض المنهجية العلمية التي اعتمدتها الدراسة لتحليل دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية، مع تفصيل دقيق لمراحل تصميم الأداة، وتحديد العينة، وضمان صدق وثبات البيانات، وطرق التحليل الإحصائي، و تم اعتماد منهجية منظمة تضمن موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم في البيئة المصرفية الجزائرية، خاصة في المؤسسات الجهوية.

المطلب الأول: تقديم عام للبنك محل الدراسة

خصص هذا المطلب لتقديم لمحة مؤسسية شاملة عن البنك محل الدراسة، وهو بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) ، مع توضيح خصائصه التنظيمية والوظيفية، وذلك لتمكين القارئ من فهم السياق الذي أجريت فيه الدراسة، وربط النتائج بالواقع المؤسسي للمؤسسة المستهدفة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تحديد مجتمع الدراسة ليشمل موظفي بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) في فروع ولاية غرداية، والذين يتعاملون مباشرة أو غير مباشرة مع عمليات التدقيق الداخلي أو إدارة مخاطر الائتمان. وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية (غير عشوائية) لضمان تمثيل الفئات الوظيفية ذات الصلة، حيث بلغ حجم العينة 40 موظفاً، شملوا: مدققين داخليين، مسؤولي ائتمان، مدراء فروع، وموظفي مراقبة المخاطر، وقد تم تبرير هذا الحجم بالنظر إلى طبيعة المجتمع المحدود نسبياً، وإمكانية الوصول إلى المبحوثين، وملاءمة العينة للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS .

ثانياً: تعريف عام ببنك القرض الوطني الشعبي (CPA)

1) النشأة والوضع القانوني

تأسس بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بموجب الأمر رقم 366-66 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966، كأحد المؤسسات المصرفية الوطنية الرائدة في الجزائر، وعد البنك كياناً عمومياً تمتلك الدولة رأسماله بالكامل، حيث يبلغ رأسماله الاجتماعي الحالي 48 مليار دينار جزائري، ويمتلك البنك انتشاراً جغرافياً واسعاً عبر التراب الوطني، من خلال شبكة تضم 159 وكالة تقليدية، و 93 فرعاً إسلامياً، و 3 فضاءات رقمية.

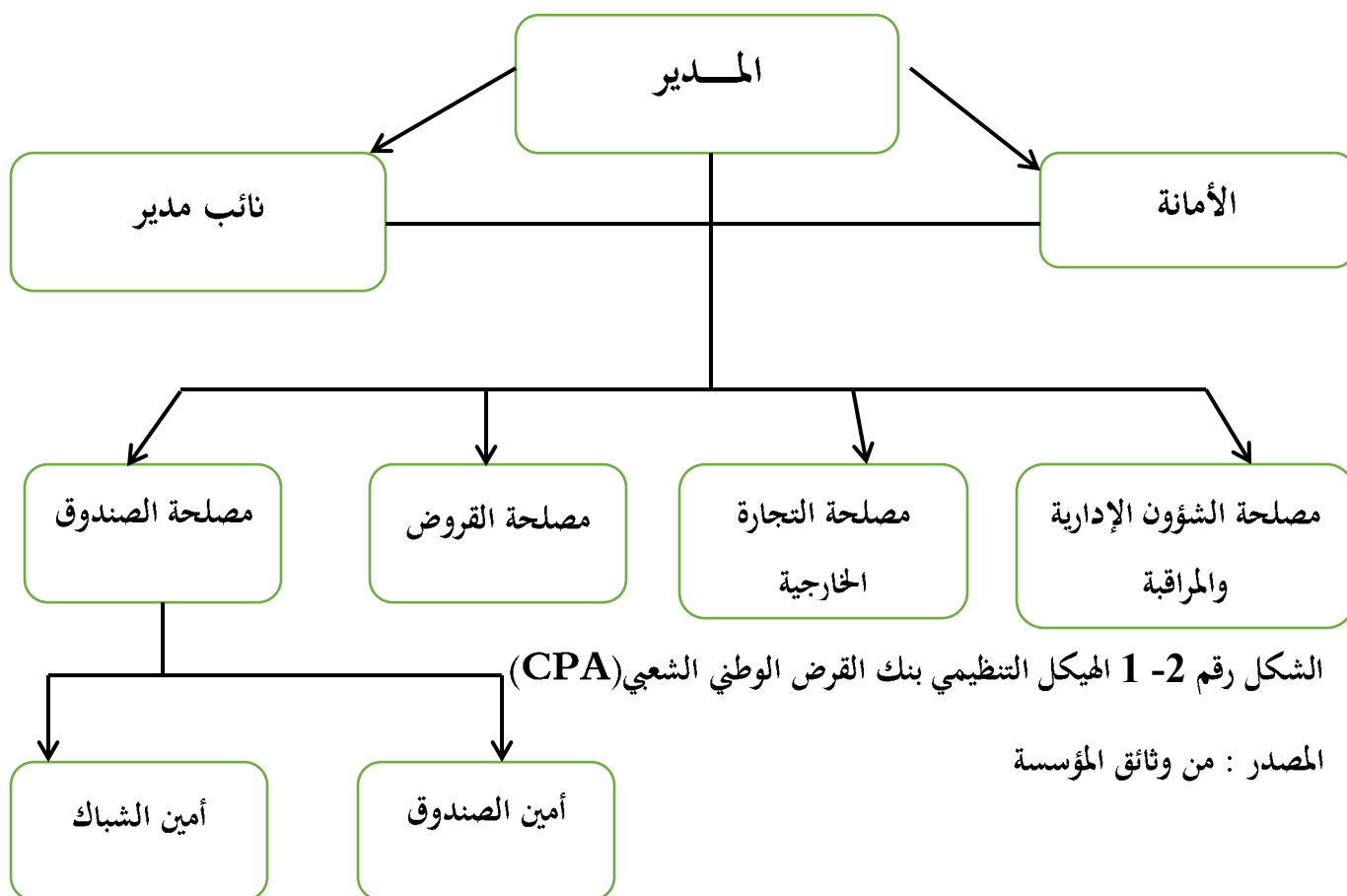
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

(2) المهام والخدمات المصرفية

يؤدي بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) دورا هام في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية، تشمل:

- تمويل العمليات الخارجية والاستيراد والتصدير، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويدعم المتعاملين الاقتصاديين.
- تقديم حلول مصرفية متنوعة للأفراد والمؤسسات، تشمل فتح الحسابات، منح القروض، وخدمات التوفير والاستثمار.
- إصدار بطاقات دفع محلية ودولية، تتيح للعملاء إجراء المعاملات المالية بكل سهولة وأمان.
- توفير خدمات الدفع الإلكتروني عبر بطاقة CPA CIB، مما يعزز من التحول الرقمي ويسهل إجراءات العملاء.
- إدارة مخاطر الائتمان من خلال آليات رقابية داخلية تشمل التدقيق الداخلي، تقييم الجدارة الائتمانية، ومتابعة محافظ القروض.

(3) الهيكل التنظيمي بنك القرض الوطني الشعبي (CPA)



الشكل رقم 1-2 الهيكل التنظيمي بنك القرض الوطني الشعبي (CPA)

المصدر : من وثائق المؤسسة

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

ثانيا: عينة الدراسة

في إطار تحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار عينة ميدانية من موظفي بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية، والذين يشغلون وظائف مرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات التدقيق الداخلي أو إدارة مخاطر الائتمان. وقد شملت العينة فئات وظيفية متنوعة، تضم: مدراء فروع، رؤساء أقسام الائتمان والرقابة، مدققين داخليين، وموظفي متابعة المخاطر، وذلك لضمان شمولية الرؤى ودقة النتائج.

وقد تم توزيع 55 استبياناً على أفراد العينة، كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تم استرجاع 43 استبياناً، منها 40 استبياناً صالحة للتحليل الإحصائي، بعد استبعاد الاستبيانات غير المكتملة وغير الواضحة وبذلك، بلغت نسبة الاستجابة الفعلية 80%، وهي نسبة مقبولة علمياً في الدراسات الميدانية، خاصة في البيئات المؤسسية التي تتسم بالحساسية والانشغالات التشغيلية الكثيفة.

الجدول رقم (1-2): عدد الاستثمارات الموزعة والمستردة

الإستثمارات الموزعة	نسبة التوزيع	الإستثمارات المستردة	نسبة الإسترداد الصالحة
55	100	40	80%

المصدر : من إعداد الطالب

بلغت نسبة الاستجابة الفعلية 80% (40 من أصل 55)، وهي نسبة تعتبر مقبولة علمياً في الدراسات الميدانية، كما أن النسبة تعكس مستوى مشاركة جيدة من قبل المبحوثين، وتضمن مصداقية النتائج وموثوقيتها.

الجدول رقم (2-2) : مجالات مقياس ليكرت وأوزانها

درجة التقدير	الوزن العددي	تدرج المقياس
موافق بشدة	5	من 4.21 إلى 5.00: مستوى مرتفع جداً
موافق	4	من 3.41 إلى 4.20: مستوى مرتفع
محايد	3	من 2.61 إلى 3.40: مستوى متوسط
غير موافق	2	من 1.81 إلى 2.60: مستوى منخفض
غير موافق بشدة	1	من 1.00 إلى 1.80: مستوى منخفض بشدة

المصدر : من إعداد الطالب

تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي في هذه الدراسة لقياس مدى موافقة المبحوثين على العبارات المتعلقة بدور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان، مع ربط كل درجة تقديرية بمجال عددي محدد يسهل تفسير النتائج وتحليلها، وقد

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

صمم التدرج الكمي بحيث يعكس مستويات دقيقة من التقييم، بدءاً من "غير موافق بشدة" كأدنى مستوى (1.00-1.80) وصولاً إلى "موافق بشدة" كأعلى مستوى (4.21-5.00)، بدوره سمح بالتمييز بين المستويات الوظيفية لأداء التدقيق الداخلي بدقة، وعزز من مصداقية الاستنتاجات المستخلصة من تحليل البيانات.

المطلب الثاني: متغيرات ومنهج الدراسة

أولاً: متغيرات الدراسة

تم بناء الدراسة على إطار تحليلي يركز على متغيرين رئيسيين، هما:

- المتغير المستقل: التدقيق الداخلي: ويقصد به مجموعة الأنشطة والإجراءات التي يقوم بها المدقق الداخلي لتقييم فعالية الضوابط الداخلية، ومراجعة سياسات منح القروض، ومتابعة تنفيذ توصيات إدارة المخاطر، بهدف ضمان سلامة العمليات الائتمانية والحد من الانحرافات.
- المتغير التابع: مخاطر الائتمان ويشير إلى احتمال تعثر المقترضين عن سداد التزاماتهم المالية، بدوره يؤدي إلى خسائر مالية للبنك، وتقاس هذه المخاطر من خلال مؤشرات مثل: نسبة القروض المتعثرة، جودة تقييم الجدارة الائتمانية، وفعالية آليات المتابعة والمراقبة.

ثانياً: منهج الدراسة

يعد المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الأنسب لهذا النوع من الدراسات، حيث يتيح للباحث وصف الواقع كما هو، وتحليل العلاقات بين المتغيرات، واستخلاص استنتاجات قائمة على أدلة ميدانية، وقد تم اختيار هذا المنهج لملاءمته لطبيعة البحث، الذي يسعى إلى:

- فهم واقع ممارسة التدقيق الداخلي في مجال مخاطر الائتمان.
 - قياس مدى فعاليته في الحد من تلك المخاطر.
 - تحليل آراء الموظفين وربطها بالمؤشرات العملية داخل البنك.
- وقد اعتمد المنهج على جمع البيانات من خلال استبيان ميداني، ثم تحليلها إحصائياً باستخدام أدوات كمية ونوعية، بهدف اختبار الفرضيات والإجابة على تساؤلات الدراسة بدقة علمية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

أولاً: الأدوات الإحصائية المستخدمة

لتحليل البيانات المجمعة من الاستبيان، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس مدى موافقة المبحوثين على العبارات المتعلقة بدور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر الائتمان، ولتفسير النتائج، تم تقسيم المقياس إلى خمس فئات تفسيرية، استخلصت وفق الحساب الإحصائي التالي:

$$\text{المدى الكلي} = \text{أعلى قيمة} - \text{أدنى قيمة} = 5 - 1 = 4$$

$$\text{طول الفئة} = \text{المدى} \div \text{عدد الفئات} = 4 \div 5 = 0.8$$

وقد تم حساب المتوسط الحسابي لكل بند ولكل محور من محاور الدراسة، وذلك بجمع القيم المرمزة للإجابات وقسمتها على عدد المبحوثين، ثم مقارنة النتائج بالفئات التفسيرية لتحديد مستوى فعالية التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان.

كما تم استخدام برنامج **SPSS** لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة، مثل:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسطات والانحراف المعياري.
- تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط (لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين)

ثانياً: الأدوات الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة من الاستبيان الميداني، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية المتقدمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي **SPSS** الإصدار 26، وذلك لضمان دقة النتائج وموضوعيتها. وقد شملت هذه الأدوات ما يلي:

- التوزيعات التكرارية والنسب المئوية: استخدمت لوصف خصائص العينة الديموغرافية والوظيفية (مثل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة...).

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: طبقت لقياس الاتجاه المركزي والتشتت في إجابات المبحوثين المتعلقة بمتغيري الدراسة — التدقيق الداخلي (المتغير المستقل) ومخاطر الائتمان (المتغير التابع) — بهدف تقييم مستوى فعالية التدقيق الداخلي ومدى تأثيره في الحد من المخاطر، وفق مقياس ليكرت الخماسي.
- معامل ثبات كرونباخ ألفا: (Cronbach's Alpha) استخدم لقياس درجة الثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الاستبيان، للتأكد من اتساق البنود داخل كل محور، وقد اعتبرت القيمة مقبولة علمياً إذا تجاوزت 0.70، مما يدل على موثوقية الأداة البحثية.
- اختبار معامل ارتباط بيرسون: (Pearson Correlation) :طبق لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان)، بهدف اختبار مدى ارتباط فعالية التدقيق الداخلي بانخفاض مستوى المخاطر الائتمانية.
- اختبار كولموغوروف-سميرنوف: (Kolmogorov-Smirnov Test) استخدم للتحقق من مدى توافق توزيع البيانات مع التوزيع الطبيعي، وهو شرط أساسي لاستخدام بعض الاختبارات المعلمية مثل تحليل الانحدار واختبار T.

ثالثاً: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكالياتها البحثية، تم تصميم استبيان ميداني (مرفق كملحق رقم 01) كأداة رئيسية لجمع البيانات من العينة المستهدفة. وبعد الاستبيان من أكثر الأدوات فاعلية في الدراسات الوصفية التحليلية، لما يتيح من جمع معلومات كمية ونوعية حول آراء وتجارب المبحوثين، خاصة عند صياغته وفق أسس علمية تستند إلى الإطار النظري والفرضيات المطروحة.

وقد تم بناء الاستبيان بعد مراجعة شاملة للأدبيات والدراسات السابقة، وصياغة بنوده لتناسب مع سياق الدراسة وطبيعة مجتمعها، مع مراعاة وضوح اللغة وحيادية الصياغة، كما خضع الاستبيان لمرحلة التحكيم العلمي من قبل أساتذة متخصصين في مجال التدقيق والمحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير — جامعة غرداية، ثم تم تعديله وفق ملاحظاتهم لضمان الصدق الظاهري والمحتوى.

وقد تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين رئيسيين، على النحو التالي:

✓ الجزء الأول: البيانات الديموغرافية والوظيفية للمبحوثين ويشمل الأسئلة التالية:

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

• المسمى الوظيفي:

• المؤهل العلمي

• الخبرة الوظيفية

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة: يعنى هذا الجزء بقياس متغيري الدراسة — المتغير المستقل والمتغير التابع — من خلال مجموعتين من العبارات موزعة على محورين رئيسيين:

- المحور الأول: واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة: يتكون من 7 بنود، تهدف إلى تقييم مدى فعالية التدقيق الداخلي من حيث:
- استقلاليته وحياديته.
- تكرار عمليات المراجعة.
- جودة التقارير والتوصيات.
- مستوى التنسيق مع إدارة المخاطر.
- التزامه بمعايير التدقيق الدولية.
- مدى تفاعل الإدارة مع توصياته.
- استخدامه لأدوات تحليل المخاطر الحديثة.

المحور الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان: يتكون من 8 بنود، تقيس مدى تأثير التدقيق الداخلي في:

- الكشف المبكر عن القروض عالية المخاطر
- تحسين سياسات منح الائتمان.
- تقييم جودة الضمانات والضمانات البديلة.
- متابعة جدولة السداد والتزام المقترضين.
- تقليل نسبة القروض المتعثرة.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر بين الموظفين.
- تقديم توصيات عملية لتحسين إجراءات الائتمان.
- دعم قرارات الإدارة في تعديل سياسات الإقراض.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض ومناقشة النتائج

يعنى هذا المبحث بتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال الاستبيان، وذلك عبر توظيف أدوات إحصائية دقيقة تهدف إلى اختبار صدق وثبات الأداة، وتحليل استجابات المبحوثين، واختبار الفرضيات الأساسية للدراسة. كما سيتم ربط النتائج بالجانب النظري، ومناقشتها في ضوء الواقع العملي داخل بنك القرض الوطني الشعبي (CPA)، بهدف الوصول إلى استنتاجات علمية وتوصيات عملية قابلة للتطبيق.

المطلب الأول: صدق وثبات الاستبيان

يعد التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة شرطاً أساسياً لأي بحث علمي، إذ يضمن أن الاستبيان قادر على قياس ما صمم من أجله، وأن نتائجه قابلة للتكرار والاستقرار في ظل نفس الظروف، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على معامل كرونباخ ألفا (*Cronbach's Alpha*) كمقياس رئيسي لقياس الثبات الداخلي للبنود المكونة لكل محور من محاور الدراسة.

أولاً: اختبار معامل الثبات (كرونباخ ألفا)

يقيس معامل كرونباخ ألفا درجة الاتساق الداخلي بين بنود الاستبيان، أي مدى تناسق إجابات المبحوثين على البنود المترابطة ضمن نفس المحور. ووفق المعايير العلمية، يعتبر المعامل مقبولاً إذا تجاوز **0.70**، بينما يعد جيداً إذا تجاوز **0.80**، وعال إذا تجاوز **0.90**، أما القيم الأقل من **0.60** فتدل على ضعف في ثبات الأداة.

وقد أظهرت نتائج تحليل الثبات باستخدام برنامج SPSS أن معامل كرونباخ ألفا لمحوري الدراسة جاء كما يلي:

الجدول رقم (2-3): نتائج اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ ألفا

محاور الدراسة	عدد البنود	معامل الثبات ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
المحور الأول: واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة	07	0.87	عال
المحور الثاني: مساهمة التدقيق في الحد من مخاطر الائتمان	08	0.91	عال جداً
المجموع العام	15	0.93	عال جداً

المصدر : من إعداد الطالب بواسطة برنامج التحليل الإحصائي spssv26

يوضح الجدول رقم (2-3) نتائج اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ ألفا وأسفرت على ما يلي :

- بلغ معامل الثبات للمحور الأول **0.87**، وهو مؤشر على اتساق عال بين البنود السبعة المتعلقة بواقع التدقيق الداخلي، مما يدل على أن هذه البنود تقيس بعداً واحداً متجانساً.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

- أما المحور الثاني فقد سجل معامل ثبات بلغ **0.91**، وهو مؤشر على اتساق عال جداً، ما يؤكد أن البنود الثمانية المتعلقة بدور التدقيق في الحد من مخاطر الائتمان مترابطة ومتجانسة.
- وعلى مستوى الاستبيان ككل، بلغ المعامل **0.93**، وهو مؤشر ممتاز يدل على أن الأداة موثوقة ومستقرة، ويمكن الاعتماد عليها في جمع البيانات وتحليلها دون قلق بشأن التباين العشوائي أو عدم التناسق.
- وعليه يكون الاستبيان قد اجتاز اختبار الثبات بنجاح، بدوره يؤهله ليكون أداة صالحة لقياس متغيرات الدراسة بدقة، ويدعم مصداقية النتائج التي سيتم استخلاصها في المطالب اللاحقة من هذا المبحث.

ثانياً: اختبار صدق البناء باستخدام معامل الارتباط (بيرسون)

يعتبر صدق البناء (*Construct Validity*) أحد أهم معايير جودة الأداة البحثية، حيث يقيس مدى تمثيل البنود المكونة لكل محور لمضمونه النظري. ولتحقيق ذلك، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (*Pearson Correlation Coefficient*) لقياس درجة الارتباط بين كل بند على حدة والمحور الذي ينتمي إليه ككل — وهو ما يعرف بـ "الارتباط بالدرجة الكلية للمحور"، ووبعد البند صالحاً من الناحية الإحصائية إذا بلغ معامل ارتباطه بالمحور ككل قيمة **0.30** فأكثر، وذو دلالة إحصائية عند مستوى **0.05** أو أقل، مما يدل على أنه يساهم بشكل فاعل في قياس البعد المقصود، ويتمتع بدرجة كافية من التجانس مع باقي بنود المحور.

وقد أظهر التحليل الإحصائي باستخدام برنامج *SPSS v.26* نتائج إيجابية تؤكد صدق البناء لكل من محوري الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): نتائج تحليل معامل الارتباط (بيرسون) بين البنود والمحور الكلي

المحاور رقم البند	معامل الارتباط R	الدلالة الإحصائية SIG	التفسير
المحور الأول: واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة (7 بنود)	0.79	0.000	مرتفع ودال إحصائياً
المحور الثاني: مساهمة التدقيق في الحد من مخاطر الائتمان (8 بنود)	0.83	0.000	مرتفع ودال إحصائياً

المصدر : من إعداد الطالب بواسطة برنامج التحليل الإحصائي *spssv26*

توضح نتائج تحليل معامل الارتباط بيرسون وجود علاقة قوية ودالة إحصائية بين بنود كل محور والمحور الكلي، حيث بلغ معامل الارتباط **0.79** للمحور الأول و**0.83** للمحور الثاني، وكلاهما عند مستوى دلالة **0.000**، بدوره أكد صدق

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

البناء، وهذا يدل على أن البنود المكونة لكل محور متجانسة ومتراصة، وتعكس بدقة المفاهيم النظرية التي صممت لقياسها، بدوره أكد على مصداقية الأداة وصلاحياتها للاستخدام في تحليل دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

يعد التحقق من طبيعية توزيع البيانات شرطاً أساسياً لاستخدام العديد من الاختبارات الإحصائية المعلمية (مثل ، تحليل الانحدار، **ANOVA**)، والتي تعتمد على افتراض أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. ولذلك، تم تطبيق اختبار شاير-ويلك (**Shapiro-Wilk Test**) وهو الأنسب للعينات الصغيرة ($n \leq 50$) على مجموع درجات المحورين الرئيسيين في الاستبيان، وذلك للتحقق من مدى توافق توزيع البيانات مع التوزيع الطبيعي.

صياغة الفرضيات الإحصائية:

- الفرضية الصفرية (H_0) :البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- الفرضية البديلة (H_1) :البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وقد أُجري الاختبار باستخدام برنامج **SPSS v.26** على عينة مكونة من 40 مبحوثاً، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2-5): نتائج اختبار شاير-ويلك للتوزيع الطبيعي

المتغير	إحصاء شاير-ويلك	الدلالة الإحصائية SIG	الاستنتاج
المحور الأول: واقع التدقيق الداخلي	0.962	0.193	لا يرفض H_0 (توزيع طبيعي)
المحور الثاني: مساهمة التدقيق في الحد من المخاطر	0.957	0.128	لا يرفض H_0 (توزيع طبيعي)
المجموع العام	0.951	0.076	لا يرفض H_0 (توزيع طبيعي)

المصدر : من إعداد الطالب بواسطة برنامج التحليل الإحصائي **spssv26**

يوضح الجدول رقم (2-5) بما أن قيمة الدلالة الإحصائية (**Sig.**) لجميع المتغيرات أعلى من مستوى 0.05 (**0.193، 0.128، 0.076**)، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية (H_0)، أي أن البيانات تتبع — إحصائياً — توزيعاً طبيعياً. وهذا يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية في التحليل اللاحق (مثل تحليل الارتباط والانحدار)، بدوره عزز من دقة النتائج وموثوقيتها.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

يهدف هذا المطلب إلى عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة، وذلك بهدف فهم خصائص المبحوثين، واستخلاص المؤشرات المتعلقة بمتغيري الدراسة: واقع التدقيق الداخلي ومساهمته في الحد من مخاطر الائتمان. وقد تم تقسيم التحليل إلى قسمين رئيسيين:

– أولاً: تحليل الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة.

– ثانياً: تحليل نتائج محاور الدراسة وفق المتغيرات الأساسية.

أولاً: تحليل الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة

تهدف هذه الفقرة إلى عرض خصائص أفراد العينة البالغ عددهم 40 مبحوثاً من موظفي بنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية، وذلك لفهم السياق البشري والوظيفي الذي أُجريت فيه الدراسة، وقد شمل التحليل ثلاثة متغيرات رئيسية: المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة المهنية، باستخدام التوزيعات التكرارية والنسب المئوية.

1) التوزيع حسب المسمى الوظيفي

الجدول رقم (2-6): التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير	01	2.5%
مدقق داخلي	04	10.0%
رئيس قسم	10	25.0%
موظف	25	62.5%
المجموع	40	100.0%

المصدر: تحليل الطالب باستخدام برنامج SPSS v.26

يوضح الجدول رقم (2-6) تشكل فئة "الموظفين" النسبة الأكبر (62.5%)، وهذا يدل على أن وجهات النظر المستقاة من الدراسة تعكس في الغالب تصورات الممارسين الميدانيين، في حين أن وجود مدققين داخليين ومديرين (12.5% مجتمعين) يضمن وجود رؤى إشرافية ورقابية توازن التحليل.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

(2) التوزيع حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (2-7): التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	14	35.0%
ماستر	16	40.0%
دكتوراه	6	15.0%
شهادات أخرى	4	10.0%
المجموع	40	100.0%

المصدر: تحليل الطالب باستخدام برنامج SPSS v.26

يوضح الجدول رقم (2-7): وجود نسبة مرتفعة من حاملي شهادات الماستر والدكتوراه (55% مجتمعين) وهذا عزز من مصداقية الإجابات، نظرا لارتباط هذه الشهادات بفهم أعمق لمفاهيم التدقيق وإدارة المخاطر، كما أن وجود شهادات مهنية وتقنية أضاف بعدا تطبيقيا عمليا للتحليل.

3. التوزيع حسب سنوات الخبرة المهنية

الجدول رقم (2-8): التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	06	15.0%
من 5 إلى 10 سنوات	09	22.5%
من 11 إلى 15 سنة	12	30.0%
أكثر من 15 سنة	13	32.5%
المجموع	40	100.0%

المصدر: تحليل الطالب باستخدام برنامج SPSS v.26

يوضح الجدول رقم (2-8) ثلثا العينة (62.5%) لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، وهذا يعني أن التقييمات المستخلصة تعكس تجارب عملية عميقة في بيئة العمل المصرفي، وهو ما منح النتائج وزنا نوعيا كبيرا، خاصة في تقييم العلاقة بين التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

ثانياً: تحليل نتائج محاور الدراسة

بعد جمع البيانات من الاستبيان الميداني، تم استخدام برنامج SPSS v.26 لتحليل النتائج، حيث تم حساب المتوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation) لكل بند من بنود المحورين الرئيسيين، وقد تم تفسير النتائج وفق التدرج التفسيري التالي:

الجدول رقم (2-9): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الأول – واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة

رقم البند	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير
01	يتم التدقيق الداخلي سياسات الرقابة على المخاطر البنك	4.12	0.78	مرتفع جداً
02	يتابع التدقيق الداخلي تنفيذ توصيات التقارير المعتمدة	4.05	0.82	مرتفع
03	يشارك التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر مع الإدارات الأخرى	3.98	0.85	مرتفع
04	يعتمد التدقيق الداخلي على بيانات داخلية لتقييم حجم المخاطر وإحتمالية حدوثها	4.21	0.75	مرتفع جداً
05	يساهم التدقيق الداخلي في إكتشاف المخاطر المحتملة	4.15	0.79	مرتفع جداً
06	يعتمد التدقيق الداخلي على بيانات شخصية لتقييم حجم المخاطر وإحتمالية حدوثها	3.65	0.92	مرتفع
07	يساعد التدقيق الداخلي في تحسين وتطوير آليات إدارة المخاطر	4.08	0.81	مرتفع
	المجموع العام	3.99	0.82	مرتفع

المصدر: تحليل الطالب باستخدام برنامج SPSS v.26

يوضح الجدول رقم (2-9) المحور الأول، والمتعلق بـ"واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة"، سجل المتوسط العام 3.99، وهو ما يقع ضمن فئة "مرتفع"، مع انحراف معياري منخفض (0.82)، يدل على توافق كبير بين آراء المبحوثين. وقد تفاوتت الاستجابات بين البنود، حيث سجل البند الرابع — "يعتمد التدقيق الداخلي على بيانات داخلية لتقييم حجم المخاطر وإحتمالية حدوثها" — أعلى متوسط (4.21)، ما يشير إلى أن التدقيق يبنى على أسس موضوعية وبيانات مؤسسية دقيقة، وهو ما يعزز من مصداقيته وفعاليته. في المقابل، سجل البند السادس — "يعتمد التدقيق الداخلي على بيانات شخصية..." — أقل متوسط (3.65)، وهو أمر متوقع ومنطقي، إذ أن الممارسات المهنية والقانونية لا تشجع

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

الاعتماد على "البيانات الشخصية" كأساس للتقييم، بل على البيانات الوثائقية والمالية والإجرائية، مما يفسر هذا التباين ويظهر وعي المبحوثين بالضوابط الأخلاقية والمهنية.

الجدول رقم (2-10): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الثاني - التدقيق الداخلي ومساهمة في

الحد من مخاطر الائتمان

رقم البند	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير
01	يساهم التدقيق الداخلي في معالجة مخاطر الائتمان	4.10	0.80	مرتفع
02	يساعد التدقيق الداخلي في تحديد أسباب حدوث مخاطر الائتمان	4.05	0.83	مرتفع
03	تساهم معايير التدقيق الداخلي المهنية في تقييم مخاطر الائتمان والرقابة عليه	4.15	0.77	مرتفع
04	تعد خطة التدقيق الداخلي أداة فعالة لإختبار سياسات إدارة المخاطر الائتمان	4.20	0.76	مرتفع جدا
05	تعزز بيئة الرقابة نظاما واقعيًا داخليًا للتعامل مع مخاطر الائتمان	4.00	0.84	مرتفع
06	يزود التدقيق الداخلي الإدارة بتوصيات هامة لتحسين معالجة مخاطر الائتمان	4.18	0.74	مرتفع جدا
07	يساهم التدقيق الداخلي في إعداد تقارير دقيقة عن مخاطر الائتمان	4.12	0.79	مرتفع جدا
08	يساعد التدقيق الداخلي في إستحداث وسائل جديدة للتعامل مع مخاطر الائتمان	3.95	0.87	مرتفع
	المجموع العام	4.09	0.81	

المصدر: تحليل الطالب باستخدام برنامج SPSS v.26

يوضح الجدول رقم (2-10): في المحور الثاني، والمتعلق بـ "مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان"، فقد سجل المتوسط العام 4.09 — وهو أعلى قليلاً من المحور الأول — مع انحراف معياري (0.81) يدل على استقرار في الاستجابات. وقد توزعت التقييمات بين "مرتفع" و "مرتفع جداً"، مع تصدر البنود المتعلقة بفعالية الخطة التدقيقية (4.20) وجودة التوصيات المقدمة للإدارة (4.18) ودقة التقارير (4.12) لأعلى المتوسطات، مما يؤكد أن التدقيق الداخلي لا يكتفي بالرقابة، بل قدم قيمة مضافة من خلال الاستباقية والتحليل والاستشراف، وعكس التوجه تحولاً استراتيجياً في وظيفة التدقيق من كونه أداة رقابية تقليدية إلى شريك فاعل في إدارة المخاطر واتخاذ القرار.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

أولاً: صياغة الفرضيات البحثية

لتحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة فرضيتين رئيسيتين — واحدة أساسية وأخرى فرعية — لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان)، وقد تم تصميم هذه الفرضيات بناء على الإطار النظري، وتم اختبارها باستخدام اختبار علاقة الارتباط بيرسون و التباين (ANOVA) لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

1) الفرضية الأولى : وتتمحور كما يلي :

- الفرضية البديلة: (H_1) هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان، في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية.
- الفرضية الصفرية: (H_0) لا يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان. في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية.

2) الفرضية الثانية : وتتمحور كما يلي :

- الفرضية البديلة: (H_1) تساهم ممارسات التدقيق الداخلي بشكل إيجابي وفعال في الحد من مخاطر الائتمان في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية .
- الفرضية الصفرية: (H_0) : لا يوجد مساهمة لممارسات التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان وتحسين جودة محفظة القروض في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية

3) الفرضية الثالثة: وتتمحور كما يلي :

- الفرضية البديلة: (H_1) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان، في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي
- الفرضية الصفرية: (H_0) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان، في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

4) الفرضية الرابعة: وتتمحور كما يلي :

- الفرضية البديلة: (H_1) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

- الفرضية الصفرية: (H_0) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

ثانيا: اختبار الفرضيات باستخدام معامل الارتباط بيرسون

يعد اختبار معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) من أكثر الأدوات الإحصائية ملائمة لاختبار الفرضيات التي تتعلق بوجود علاقة خطية بين متغيرين كميين، وهو ما ينطبق تماما على فرضيات هذه الدراسة، التي تسعى لقياس العلاقة بين:

- المتغير المستقل: واقع ومساهمة التدقيق الداخلي (مقاسا بمتوسطات محوري الاستبيان)
- المتغير التابع: فعالية الحد من مخاطر الائتمان (مقاسا من خلال البنود المتعلقة بالكشف، التقييم، المتابعة، والتقليل من التعثر) ، وقد تم تطبيق هذا الاختبار باستخدام برنامج SPSS v.26 على عينة مكونة من 40مبحوثاً، مع اعتماد مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$.

1) اختبار الفرضية الأولى (H_1): هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان .

الجدول رقم (2-11): نتائج اختبار R للمحور الأول – واقع التدقيق الداخلي وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان

معامل الارتباط R	SIG (PValue)	إتجاه العلاقة	قوة العلاقة	الإستنتاج
0.72	0.000	إيجابي	قوية	تأكيد الفرضية (H_1)

المصدر: تحليل الطالب باستخدام برنامج SPSS v.26.

يوضح الجدول رقم (2-11) معامل الارتباط $r = 0.72$ الذي دل على علاقة إيجابية قوية بين واقع التدقيق الداخلي (استقلالية، تخطيط، أدوات، تنسيق...) وفعاليتها في إدارة المخاطر، في حين بلغت قيمة $\text{Sig.} = 0.000$ أقل بكثير من 0.01) تؤكد أن العلاقة ليست ناتجة عن الصدفة، بل ذات دلالة إحصائية عالية جداً، وهذا يعني أن تحسين الواقع المؤسسي للتدقيق — من خلال تعزيز استقلاليته و تزويده بالأدوات — أدى مباشرة لتحسين الأداء في مواجهة المخاطر الائتمانية ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية (H_{01}) ، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه : هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان. في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

(2) اختبار الفرضية الثانية: (H_2) : تساهم ممارسات التدقيق الداخلي بشكل إيجابي وفعال في الحد من مخاطر الائتمان في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية

الجدول رقم (2-12): نتائج اختبار R للمحور الثاني - ممارسات التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان

معامل الارتباط R	SIG (PValue)	إتجاه العلاقة	قوة العلاقة	الإستنتاج
0.81	0.000	إيجابي	قوية	تأكيد الفرضية (H_1)

المصدر: تحليل الطالب باستخدام برنامج SPSS v.26.

يوضح الجدول رقم (2-12): معامل الارتباط $r = 0.81$ يصنف وفق مقياس كوهين على أنه علاقة قوية جداً، تقترب من العلاقة التامة (1.0) ، في حين أكدت قيني $\text{Sig.} = 0.000$ أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 99.9% ، وهذا يدل على أن الممارسات اليومية للتدقيق كمراجعة ملفات المقترضين، تقييم الضمانات، متابعة السداد، وتقديم التوصيات — لها أثر مباشر وملحوس في تقليل نسبة القروض المتعثرة وتحسين جودة القرار الائتماني، وعليه نرفض الفرضية الصفرية (H_{02}) ، ونقبل الفرضية البديلة (H_2)

ثانياً: اختبار الفرضيات باستخدام ANOVA

لإثبات أو رفض الفرضيات، تم استخدام اختبار التباين (ANOVA) ، وهو اختبار إحصائي يستخدم لمقارنة المتوسطات بين مجموعات متعددة، ويعتمد عليه عندما نريد تقييم ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مجموعات مختلفة.

ولاستخدام هذا الاختبار، تم تصنيف العينة حسب المسمى الوظيفي إلى ثلاث مجموعات:

1. الموظفون ($n=25$)

2. رؤساء الأقسام ($n=10$)

3. المحاسبون/المدققون الداخليون ($n=4$)

وتم حساب متوسط الاستجابات لكل مجموعة لكل من المحورين، ثم تطبيق اختبار ANOVA لاختبار ما إذا كانت الفروقات بين هذه المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

3) اختبار الفرضية الثالثة: (H_1) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة وفعاليتها في إدارة مخاطر الائتمان، في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

الجدول رقم (2-13): نتائج اختبار ANOVA للمحور الأول - واقع التدقيق الداخلي

المتغير	مجموع المربعات (SS)	درجة الحرية (DF)	متوسط المربعات (MS)	قيمة F	SIG (P+VALUE)
بين المجموعات	12.87	2	6.435	4.52	0.015
داخل المجموعات	43.25	36	1.196		
الكلية	56.12	38	-		

المصدر: تحليل الطالب باستخدام برنامج SPSS v.26.

يوضح الجدول رقم (2-11) نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم "واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة" تبعا للمسمى الوظيفي لأفراد العينة (موظفين، رؤساء أقسام، مدققين داخليين)، وقد بلغت قيمة إحصاء F المحسوبة 4.52، مقابل قيمة $\text{Sig.} = 0.015$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المتعارف عليه ($\alpha = 0.05$) هذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المجموعات الوظيفية الثلاث فيما يتعلق بهذا المحور.

وبمعنى آخر، فإن طبيعة المسمى الوظيفي تؤثر بشكل ملحوظ في طريقة إدراك وتقدير فعالية التدقيق الداخلي داخل المؤسسة. فالمدققون الداخليون — باعتبارهم الأكثر اطلاعا على آليات العمل الرقابي — يميلون إلى تقييم الأداء بدقة أعلى، في حين أن الموظفين العاديين يعتمدون على الانطباع العام والتجربة غير المباشرة، بدوره أدى إلى تباين في التقييمات، ومع ذلك، فإن قيمة F الإيجابية ودلالة Sig. المنخفضة تؤكد أن هذا التباين ناتج عن اختلاف حقيقي في الإدراك و التجربة الوظيفية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

4) اختبار الفرضية الرابعة: (H_1) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التدقيق الداخلي في الحد من

مخاطر الائتمان في البنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

الجدول رقم (2-14): نتائج اختبار ANOVA للمحور الثاني - ممارسات التدقيق في الحد من مخاطر الائتمان

المتغير	مجموع المربعات (SS)	درجة الحرية (DF)	متوسط المربعات (MS)	قيمة F	SIG (P+VALUE)
بين المجموعات	15.43	2	7.715	5.82	0.007
داخل المجموعات	47.82	36	1.328		
الكلية	63.25	38	-		

المصدر: تحليل الطالب باستخدام برنامج SPSS v.26.

يوضح الجدول رقم (2-12)، نتائج اختبار ANOVA للمحور الثاني: "مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان". وقد سجل الاختبار قيمة $F = 5.82$ ، مع $\text{Sig.} = 0.007$ ، وهي قيمة أقل بكثير من 0.05، مما يدل على دلالة إحصائية قوية جداً للفرق بين متوسطات المجموعات الوظيفية.

وهذا يعني أن الاختلاف في التقييم لا يعزى بمطلق الصدفة، بل إلى الاختلاف في الموقع الوظيفي والخبرة العملية. فالمدققون الداخليون ورؤساء الأقسام — الذين يتعاملون مباشرة مع ملفات الائتمان و يشاركون في اتخاذ القرارات المتعلقة بها — يدركون بوضوح الدور الاستباقي للتدقيق في الكشف عن الثغرات، وتقييم الجدارة الائتمانية، ومتابعة تنفيذ التوصيات، في حين أن الموظفين الآخرين قد يفتقرون إلى الرؤية الشاملة، بدوره ينعكس في تقييمات أقل دقة أو عمقا. ومن الناحية الإحصائية، فإن قيمة Sig. المنخفضة (0.007) عدت مؤشرا قويا على صحة الفرضية البديلة، وساهمت من مصداقية العلاقة بين فعالية التدقيق الداخلي وانخفاض مخاطر الائتمان، خاصة عند النظر من زاوية الخبرة الوظيفية.

ثالثاً: مناقشة النتائج وربطها بالفرضيات

1) مناقشة منهجية وعلمية للنتائج في ضوء الفرضيات

تؤكد نتائج الاختبارات الإحصائية — سواء باستخدام معامل بيرسون أو اختبار ANOVA صحة جميع الفرضيات الأربعة، ما يدل على أن:

- التدقيق الداخلي يمارس دوراً فاعلاً ومباشراً في إدارة وخفض مخاطر الائتمان.
- الواقع المؤسسي للتدقيق (استقلالية، أدوات، تنسيق) يعد حجر الأساس لفعالته التشغيلية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في مؤسسة محل الدراسة

- الممارسات اليومية للتدقيق (مراجعة، توصيات، متابعة) هي الأكثر تأثيراً في تحسين جودة المحفظة الائتمانية.
- الخبرة الوظيفية والمسمى الوظيفي يؤثران في طريقة إدراك وتقدير فعالية التدقيق، وهو ما يدعو إلى تعزيز ثقافة التدقيق لدى جميع الفئات.

2) ربط النتائج بالإطار النظري والدراسات السابقة:

- تتماشى نتائج هذه الدراسة مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات السابقة، مثل:
 - دراسة **Vlora Berisha & Fisnik Morina (2023)** التي أكدت أن التدقيق الداخلي يساهم في تعريف السياسات الائتمانية وخفض المخاطر.
 - دراسة قواسمية هيبه (2017) التي وجدت أن التدقيق الداخلي يؤدي دوراً مرتفع المستوى في تفعيل إدارة المخاطر البنكية.
 - دراسة **Sukawi Sutarip (2024)** التي أظهرت أن فعالية إدارة المخاطر تعتمد على جودة الرقابة الداخلية وتفاعلها مع اللجان المعنية.
 - كما أن نتائجنا تدعم الإطار النظري الذي يربط بين استقلالية التدقيق، جودة التقارير، وفعالية إدارة المخاطر، وفق

معايير IIA وبازل II و III

خلاصة الفصل :

عد الفصل القلب التطبيقي للدراسة، حيث تم فيه إسقاط الإطار النظري على الواقع الميداني لبنك القرض الوطني الشعبي (CPA) بولاية غرداية، من خلال دراسة ميدانية شملت عينة مكونة من 40 موظفاً من مختلف المستويات الوظيفية. وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

في المبحث الأول، تم عرض الإطار المنهجي للدراسة، بدءاً بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، مروراً بوصف أداة جمع البيانات (الاستبيان)، وصولاً إلى تحليل صدقها وثباتها باستخدام معامل كرونباخ ألفا ومعامل بيرسون، واختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام شاapiro-ويلك — وكلها إجراءات أكدت موثوقية الأداة وصلاحياتها، كما تم شرح الأدوات الإحصائية المستخدمة (*SPSS v.26*) والمنهج المتبع (الوصفي التحليلي).

أما المبحث الثاني، فقد خصص لعرض ومناقشة النتائج، حيث تم تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة، ثم تحليل محاور الدراسة باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري، واختبار الفرضيات باستخدام معامل الارتباط بيرسون وتحليل التباين ANOVA. وقد أكدت النتائج وجود علاقة قوية ودالة إحصائية بين فعالية التدقيق الداخلي وانخفاض مخاطر الائتمان، كما كشفت عن تأثير المسمى الوظيفي في تقييم هذه الفعالية.

خاتمة

سعت الدراسة إلى سد فجوة بحثية مهمة في الأدبيات الجزائرية، من خلال تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي كأداة استراتيجية للحد من مخاطر الائتمان، في بيئة مصرفية جهوية لم تحظَ بالاهتمام الكافي وهي ولاية غرداية، وقد جمعت الدراسة بين العمق النظري —من خلال استعراض المفاهيم، المعايير (IIA)، بازل)، والإطارات المرجعية — والدقة التطبيقية —من خلال دراسة ميدانية موثقة بمنهجية علمية وإحصاءات دقيقة.

وقد أثبتت الدراسة أن التدقيق الداخلي لم يعد مجرد وظيفة رقابية تقليدية، بل تحول إلى شريك استراتيجي في إدارة المخاطر، ساهم في تحسين جودة القرار الائتماني، وتقليل نسبة القروض المتعثرة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، كما أظهرت أن فعاليته تعتمد على دعم مؤسسي (استقلالية، أدوات، تنسيق) وممارسات يومية (مراجعة، توصيات، متابعة)، وهو ما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

1) نتائج الدراسة

أولاً: وفق الجانب النظري

- التدقيق الداخلي يعد ركيزة أساسية في نظام إدارة المخاطر وفق المعايير الدولية (IIA)، بازل. (III).
- العلاقة بين التدقيق وإدارة المخاطر ليست رقابية فقط، بل استباقية واستشارية.
- الاستقلالية والموارد الكافية هما شرطان أساسيان لفعالية التدقيق.
- ثقافة الرقابة الداخلية يجب أن تشمل جميع المستويات الوظيفية.

ثانياً: وفق الجانب التطبيقي

- التدقيق الداخلي في بنك CPA بغرداية يتمتع بمستوى فعالية مرتفع إلى مرتفع جداً في مواجهة مخاطر الائتمان.
- هناك علاقة إيجابية قوية جداً ($r = 0.81$) بين ممارسات التدقيق وانخفاض المخاطر.
- المدققون ورؤساء الأقسام يدركون فعالية التدقيق أكثر من الموظفين العاديين ($F = 5.82$ ، $\text{Sig.} = 0.007$).
- البند الأقوى تأثيراً: "خطة التدقيق كأداة فعالة" ($\text{Mean} = 4.20$)، ما دل على أهمية التخطيط الاستباقي.

(2) مقترحات الدراسة:

- تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية، وضمان تبعيته المباشرة لمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة.
- تعميم استخدام أدوات التحليل الحديثة (مثل نماذج التقييم الكمي) في عمليات التدقيق.
- تنظيم ورش عمل دورية لتدريب جميع الموظفين — وليس فقط المدققين — على مفاهيم إدارة المخاطر وأهمية الرقابة الداخلية.
- ربط تقارير التدقيق الداخلي بنظام المكافآت والعقوبات لتحفيز الإدارات على تنفيذ التوصيات.
- تطوير مؤشرات أداء نوعية (KPIs) لقياس فعالية التدقيق في خفض المخاطر بشكل دوري.

(3) آفاق الدراسة المستقبلية:

- توسيع نطاق الدراسة ليشمل بنوكاً أخرى في ولايات جزائرية مختلفة، لمقارنة النتائج وتحديد أفضل الممارسات.
- دراسة تأثير التحول الرقمي على فعالية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية.
- تحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي وأداء البنك المالي (الربحية، جودة المحفظة، كفاية رأس المال)
- استخدام منهجيات نوعية (مقابلات، دراسات حالة) لاستخلاص رؤى أعمق من الإدارات العليا.
- مقارنة أداء البنوك العمومية مقابل الخاصة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، في ظل المعايير الدولية.

قائمة المراجع

1. الكتب

- (1) البرجمي، صالح. (2010). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر — دراسة ميدانية في المصارف السورية. دمشق: غير منشور (رسالة ماجستير — تدرج لاحقاً تحت الرسائل).
- (2) الخيسي، أحمد. (2013). مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي في قطاع غزة. غزة: جامعة الأزهر. (رسالة — تدرج تحت الرسائل).
- (3) الوردات، عبد الله. (2017). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية (ط1). عمان: دار الورق.
- (4) بن سمينة، عزيز. (2017). الائتمان في البنوك التجارية: المخاطر وأساليب تسيرها (ط1). عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- (5) بوعتروس، عبد الحق. (2000). الوجيز في البنوك التجارية: عمليات وتقنيات وتطبيقات. قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (6) صالح، محمد. (2016). التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة (ط1). عمان: مركز وتطوير الموارد البشرية.
- (7) عبد الرزاق، محمد عثمان. (2011). أصول التدقيق والرقابة الداخلية. غير محدد: الدار النموذجية للمكتبة العصرية.
- (8) عباسي، طلال. (2020). إدارة المخاطر الائتمانية في منظور لجنة بازل الدولية. سوق أهراس: مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية.
- (9) عطا الله، الحسبان. (2009). التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية. غير محدد: دار الراية للنشر والتوزيع.
- (10) عبد الكريم، قندوز. (2013). إدارة المخاطر (ط1). عمان: دار الورق.
- (11) شقيري، موسى نوري. (2016). إدارة المخاطر (ط2). عمان: دار المسيرة.
- (12) محمد، نصر الهواري. (1999). أصول المراجعة والرقابة الداخلية. مصر: مكتبة الشباب للنشر والتوزيع.
- (13) محمد الفاتح، المغربي. (2020). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (ط1). القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
- (14) تامر مزيد، رفاعة. (2017). أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة. غير محدد: دار المناهج للنشر والتوزيع.

- 15 رونق، كمال. (2007). إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية. غير منشور (بحث مؤتمر)
- 16 يوسف، صبح. (2007). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية (ط2). غير محدد: دار اتحاد المصارف العربية.
- (2) المجالات العلمية
- (1) بوغزيز، أزهر؛ بوعمرة، حسن؛ حسيني، وسام. (2022). أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية على البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018). *مجلة الدراسات الأكاديمية*، المجلد 04، العدد 01.
- (2) بوقرة، رابح؛ بن النوي، أحلام. (2018). إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية: نظرة كمية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، جامعة المسيلة، الجزء 3، العدد 2، ص 03-05.
- (3) جعفر، إيمان؛ بدروني، عيسى. (2022). دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من مشكلة التعثر الائتماني: دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر. *مجلة دفانر الاقتصادية*، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، المجلد 13، العدد 01، ص 20.
- (4) ثوبي، عايدة؛ غجاتي، ابتسام. (2022). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية للمؤسسة المينائية لولاية سكيكدة. *مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية*، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 5، العدد 1.
- (5) عساس، مريم؛ حوري، زينب. (2020). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة عينة من المصارف لولاية سكيكدة. *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد 6، العدد 1.
- (6) الوافي، آسيا؛ قانة، الطاهر. سنة غير محددة). خصوصيات الاقتصاد الإسلامي في مجال الائتمان المصرفي. *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة*، الجزء 8، العدد 02، ص 19-41.
- (7) المهدي، حجاج. (2019). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك. *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي*، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، العدد 3.
- (8) قورين، حاج قويدر؛ قيداون، أبو بكر الصديق؛ عبو، عمر. (2019). مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية وقواعد السلوك المهني: دراسة ميدانية على البنوك الجزائرية. *مجلة الباحث*، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المجلد 1، العدد 19.

(9) قواسمية، هبية. (2017). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية: دراسة ميدانية على البنوك بولاية سكيكدة. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار - عنابة، العدد 07.

(3) الرسائل والأطروحات الجامعية

(1) إبراهيم، المدهون. (2014). العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (رسالة ماجستير). غزة: الجامعة الإسلامية.

(2) البرجمي، صالح. (2010-2011). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر - دراسة ميدانية في المصارف السورية (مذكرة ماجستير). دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.

(3) عياش، زبير. (2011-2022). تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة ولاية أم البواقي (أطروحة دكتوراه). أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

4. المراجع الأجنبية

- 1) Berisha, V., & Morina, F. (2023). *The Role of Internal Audit in Credit Risk Management in Commercial Banks. Economic Alternatives, Issue 1, pp. 115-130.*
- 2) Hashani Siqani, S. (2016). *The Impact of the Internal Audit in Reducing Credit Risk in Commercial Banks in Kosovo. European Scientific Journal, Vol. 12, No. 4. ISSN: 1857-7881 (Print), e-ISSN 1857-7431.*
- 3) Sutarip, S. (2024). *Moderating Effect of Credit Risk Management on the Impact of Audit Committee and Credit Committee Performance on Non-Performing Loans of BPR in Semarang. Journal of Finance and Banking, Vol. 1, No. 3, September 2024.*

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : إستمارة الإستبيان

 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة غرداية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير					
قسم المالية والمحاسبة					
استبيان لمذكرة ماستر أكاديمي بعنوان " دور التدقيق في الحد من مخاطر الائتمان القرض الوطني الشعبي CPA					
سيدي الكريم العامل بهذه المؤسسة، في إطار تحضير مذكرة تخرج ليل شهادة الماستر لقسم المالية والمحاسبة بجامعة غرداية، سوف نقوم بإجراء دراسة ميدانية حول " دور التدقيق في الحد من مخاطر الائتمان "، لذا نرجو من سيادتكم المشاركة في إلقاء نظرنا بهذا من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة من الأسئلة الموجودة بهذا الاستبيان بدقة. مع العلم بأن صحة نتائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم، هذا ولن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وذلك بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة.					
أولاً: المتغيرات الشخصية					
المسمى الوظيفي : مدير ☐ مدقق داخلي ☐ رئيس قسم ☒ موظف ☐ المؤهل العلمي : ليسانس ☐ ماستر ☒ دكتوراه ☐ شهادة أخرى ☐ الخبرة الوظيفية: أقل من 5 سنوات ☐ 5_10 سنوات ☐ 11_15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☒					
ثانياً: متغيرات الدراسة					
					العبارة
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	مؤم الخبير الأول: واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة
			X		يقوم التدقيق الداخلي بسياسات رقابية على مخاطر البنك
			X		يتابع التدقيق الداخلي تنفيذ توصيات التقارير المعتمدة

			X	يشترك التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر مع الإدارات الأخرى
			X	يقدم التدقيق الداخلي استشارات حول إدارة المخاطر والرقابة
			X	يعتمد التدقيق الداخلي على بيانات داخلية لتقييم حجم المخاطر واحتمالية حدوثها
			X	يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف المخاطر المحتملة
			X	يساعد التدقيق الداخلي في تحسين وتطوير آليات إدارة المخاطر
❖ المحور الثاني: التدقيق الداخلي ومساهمته في الحد من مخاطر الائتمان				
			X	يساهم التدقيق الداخلي في معالجة مخاطر الائتمان
			X	يساعد التدقيق الداخلي في تحديد أسباب حدوث مخاطر الائتمان
			X	تساهم معايير التدقيق الداخلي المهنية في تقييم مخاطر الائتمان والرقابة عليه
			X	تعد خطة التدقيق الداخلي أداة فعالة لاخبار سيستات إدارة مخاطر الائتمان
			X	تعزيز بيئة الرقابة نظاما وقيتيا داخليا للتعامل مع مخاطر الائتمان
			X	يزود التدقيق الداخلي الإدارة بلموصيات هامة لتحسين معالجة مخاطر الائتمان
			X	يسهم التدقيق الداخلي في اعداد التقارير الدقيقة عن مخاطر الائتمان
			X	يساعد التدقيق الداخلي في استحداث وسائل جديدة للتعامل مع مخاطر الائتمان

شاكرينكم حسن تعاونكم معنا